الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة :
❖ تواتي شهيناز

تحت اشراف الأستاذ:
ودان بو عبد الله

أعضاء اللجنة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مخفي أمين	محاضرا	مستغانم
مقررا	ودان بوعبد الله	محاضرا	مستغانم
مناقشا	خالدي علي	محاضرا	مستغانم
مدعو		/	

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر

أولا الشكر لله عز وجل الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله والشكر لله على النعم التي لا يحصيها الفكر ولا يعّددها اللسان ولا يدّونها القلم، فالحمد لله الذي وفقنا بقدرته ورحمته لإتمام هذا العمل المتواضع راجين من جل وعلا أن جّعله في ميزان حسناتنا وأن يكون منبع نور لتساؤلات غيرنا.

نتوجه بالشكر الجزيل والاعتراف الصادق إلى الأستاذ المشرف على كل ما قدمه لنا من عطاء وتوجيه ونصح ولم بّخل علينا بالمعلومة ولا بالفكرة ولا حتى بالكلمة الطيبة لإعداد هذا العمل ونرجو من الله أن يوفقه لما يحّبه و يرّضاه، الأستاذ ودان بوعبد الله.

كما نتقدم بالشكر الجز يل إلى موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم الذينّ ساهموا في إنجاح عملنا هذا.

ونشكر كل من تعلمنا على يديه حرفا لنصل إلى ما نحن عليه.

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

إهداء

إلى أبي العزيز وأمي الغالية أطال الله في عمرهما.

إلى جميعٌ أفراد عائلتي كبارا و صغار.

إلى أساتذتي في جميعٌ أطواري الدراسية.

إلى أصدقائي وصديقاتي.

إلى كل من عرفني من قريب أو بعيد.

إلى كل من قٌدر العلم ومن يجتهد في مجال العلم والمعرفة.

فهرس محتويات

قائمة الجداول وا لأشكال

1- قائمة الجداول:

2- قائمة الأشكال:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف المجتمع جنبا إلى جنب مع السياسات الأخرى. وتأتي أهميتها من تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي.فأي اختلال في أداء النظام النقدي يلقي بظلاله على أداء النظام الاقتصادي من حيث معدلات النمو، مستوى الإنتاج، التشغيل، توزيع الثروة و الدخل الحقيقي.

ومن ثم فإنه ليس من الخطأ أن يسمى النظام الاقتصادي الحديث بالنظام الاقتصادي النقدي، وهذه التسمية لم تطلق على سبيل المبالغة، لكنها تعبر عن واقع الحياة الاقتصادية، والمبادلات التي تتم بين الأطراف المتعاملة تخضع إلى أسلوب إدارة هذا النظام، فإذا كان يتصف بحسن التسيير انتعشت حركة المبادلات، وساعد ذلك على التنمية الاقتصادية، أما إذا تميز بخلاف ذلك عرض النشاط الاقتصادي إلى تراجع، وقد يصاب بالكساد.
وعليه فإن أي هيئة ما لديها السلطة لتنظيم هذه الأداة(النقود) هي في الواقع تتمتع بالدور البالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، وهذه السلطة ليست هيكلا جامدا تمر عبره النقود، بل عليه إذا تنظيم تداول هذه الأداة ما دامت لها تأثيرات قوية على الإنتاج والتشغيل والتضخم والتوازن الخارجي، كذلك لتجنبها إمكانية وقوع الاختلالات الاقتصادية.

لقد كانت السياسة النقدية محورا هاما في تطور الفكر الاقتصادي، حيث مرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي ومدى فعالية هذا التأثير . واختلفت أهميتها في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، حيث كان في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، ثم جاء كينز في القرن العشرين، ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، و استرجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينيات من القرن العشرين على يد فريدمان، وفي الفكر الاقتصادي المعاصر ازداد الاهتمام بالسياسة النقدية خاصة أثناء الأزمات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية في القرن الماضي.

أما في الجزائر فلقد أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكننا مع صدور قانون النقد والقرض(90-10) المعدل والمتمم بالأمر(11-03) ، واللذين ظهر فيهما مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها واتجاهاتها وأهدافها والإشراف عليها وتقييمها، مع منح استقلالية البنك المركزي في إدارتها، ومع بداية الألفية الثالثة ظهر تطبيق سياسة نقدية في ظل اقتصاد كلي متميز بمعدل تضخم معتدل، وفائض هام لميزان المدفوعات ونسبة إيجابية النمو الاقتصادي من نسب عالية من البطالة، حيث اعتمدت الجزائر على سياسة نقدية ومالية توسعية تماشيا مع برنامجي الإنعاش والدعم الاقتصادي.

تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات .
ومن هنا وبناء على ما تم استعراضه تبلورت إشكالية البحث فيما يلي:

*** مامدى تأثير السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية؟**

هذا التساؤل الذي يعبر عن غاية وهدف البحث وحتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع، طرحنا مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في توجيه الدراسة وهي:

- ماذا يقصد بالسياسة النقدية؟ وفيما تتمثل أدواتها؟ وبماذا تميزت أهم تطوراتها في الفكر الاقتصادي ؟
- ما معنى البنوك التجارية ؟ وما هي أهدافها ووظائفها؟
- كيف تؤثر السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية؟

فرضيات البحث:

ولمناقشة الإشكالية والإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- السياسة النقدية هي إجراءات وتدابير تصدرها السلطات النقدية لتتحكم في العرض النقدي للبلاد.
- السياسة النقدية تهدف لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة بواسطة كافة أدواتها.
- تختلف الآثار التي تخلفها السياسات الاقتصادية على مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حيث نجد أن من أكثر السياسات الاقتصادية تأثيرا السياسة النقدية وهذا راجع للعلاقة المباشرة بين السياسات النقدية وبين عمل البنوك التجارية.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب وهي كالأتي:

- تعد مشكلة الاعتماد - بدرجة كبيرة - على أدوات السياسة النقدية في ظل محدودية الوعي الاجتماعي والتدني الكبير في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضعف دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي، ومحدودية الخبرة في انتهاج السياسة النقدية وتقويمها من المشاكل التي تواجه الجزائر، وهذا يفرض إجراء العديد من الدراسات التحليلية والعلمية للسياسة النقدية وتطبيقاتها في واقع الاقتصاد الجزائري.
- الرغبة في معالجة المواضيع المتعلقة بالسياسة النقدية.
- قلة الدراسات القياسية التي تخص موضوع السياسة النقدية ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف التي نصبوا إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة:

- توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
-التعرف على أهم المفاهيم و النظريات و النماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية .
- معرفة مدى استجابة المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري لسياسة النقدية .
-أثر السياسة النقدية على البنوك التجارية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة نوع من أنواع السياسات الاقتصادية-السياسة النقدية -التي تقوم بها الدول من اجل الرفع من النمو الاقتصادي، و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع مكونات الاقتصاد الوطني من مؤسسات و أفراد ، بالحد من التضخم و البطالة و زيادة متوسط الدخل الفردي.

تأتي كذلك أهمية الدراسة من واقع معرفة أن موضوع السياسة النقدية من المواضيع التي ، مع ما تشكله تلك السياسة من دور فاعل في كثير من البلدان في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو إذ تعد الجزائر من الدول الحديثة العهد بالنظام المصرفي عامة، وانتهاج السياسات الاقتصادية الكلية وبالأخص النقدية منها، لاسيما أن إنشاء بنك مركزي لم يتم إلا في بداية السبعينيات من القرن الماضي، كما أن السياسات الاقتصادية الكلية ذات الطابع النقدي لم يتم الأخذ بها فعليا إلى في منتصف التسعينيات، جراء التزام الحكومة بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

إطار وحدود الدراسة:

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة تحديد البعد المكاني والزماني لأي بحث، للتمكن من تقديمه بطريقة موضوعية تساعد على التوصل إلى نتائج منطقية وواقعية، فحدود هذا البحث تتمثل في:

- الإطار المكاني: فقد اخترت البنك الوطني الجزائري.
- الإطار الزمني: فقد اخترت الفترة 2016الى 2018 وذلك بسبب رغبتي على دراسة معلومات جديدة وعدم التوسع أكثر فالموضوع بحكم ضيق الوقت لإعداد هذا البحث.

منهجية البحث:

وللإجابة عن أسئلة الدارسة و الإلمام بجميع جوانبها واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على بعض المناهج منها:

- المنهج الوصفي: عن طريق التعرض للسياسة النقدية والبنوك التجارية من الناحية النظرية.
- المنهج التاريخي: من خلال النظريات النقدية.
- المنهج التحليلي: من خلال تحليل في الجانب التطبيقي.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم العمل إلى 03 فصول كل فصل يحتوي على 02 مبحثين فخصصت الفصل الأول لدراسة السياسة النقدية ، فالمبحث الأول تناول تعريف السياسة النقدية وأهدافها وأنواعها وأدواتها، أما المبحث الثاني فكان حول تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تمحور حول مدخل إلى البنوك التجارية، حيث تناول المبحث الأول نظرة عامة حول البنوك التجارية أما المبحث الثاني فكان حول تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

أما بالنسبة للفصل الثالث فكان حول دراسة تطبيقية لبنك الوطني الجزائري حيث قمت بتقسيم الفصل إلى مبحثين فتناولت في المبحث الأول عموميات حول البنك الوطني الجزائري والمبحث الثاني فقد تناولت أدوات السياسة النقدية وأثرها على أداء البنوك التجارية.

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من إحدى أهم السياسات الاقتصادية، التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها، كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على الاستقرار النقدي باستخدام أدواتها الكمية والكيفية،كما أنها تنظم كمية النقد المتداولة في الاقتصاد من المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار .كما إن السياسة النقدية تنقسم إلى سياسة توسعية وأخرى انكماشية، وهذا يكون حسب الظرف الاقتصادي للبلد. وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالأتي:

-المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية،

-المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها أخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصاد من جهة أخرى.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

تعددت التعاريف للسياسة النقدية نذكر منها الأتي:

-**التعريف الأول:** السياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

-**التعريف الثاني:** هي تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود، والتي تستعمل العلاقة النقود– الدخل.[2]

-**التعريف الثالث:** تمثل الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن، عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة إلى الوصول إلى الاستقرار النسبي للأسعار، وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي[3].

-**التعريف الرابع:** هي تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع[4].

نستخلص من كل التعاريف والمفاهيم السابقة بأن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدولة عن طريق سلطتها النقدية من أجل التحكم في كمية النقود بشكل يضمن للاقتصاد الوطني ذلك الحجم من الائتمان وقدرا من السيولة بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زمن معين، حسب الوضعية التي تعيشها الدولة سواء كانت سياسة توسعية أو سياسة انكماشية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

1- الأهداف الأولية والوسطية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة، والتي تنقسم إلى أهداف أولية ووسطية لتحقيق الأهداف النهائية،ومن هنا نتطرق إلى الأهداف الأولية و الوسطية**.**

أ- مجمعات الاحتياطات النقدية:

تعرف القاعدة النقدية على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، و تكون من زاوية استخداماتها من العملة في التداول و الاحتياطي النقدي لدى البنوك المركزية، وفيما يخص المجتمع الاحتياطي الأكثر فعالية و

1-ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر،1993،ص174.

[2]-صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية، الفجر، الجزائر، 2005، ص98.

[3]-أحمد فريد مصطفى وسهير السيد: السياسات النقدية وبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000،ص37.

[4]-بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر،2006،ص112.

سهولة فبقي الجدل قائما حوله نظرا لأن هذه الفاعلية تتعلق بالتجربة و ليس بالتنظير فقط ،و كذا يبدي تحكم السلطات النقدية في المجاميع ، (النقود المتداولة -الودائع -الاحتياطات المصرفية).

ب- ظروف سوق النقد:

تكون هذه المجموعات من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة ،و أسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية،و نعني بظروف السوق النقد عموما قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معل نمو الإئتمان و مدى ارتفاع أو انخفاض من أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى.

فيما يخص الاحتياطات الحرة فإنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترض منها هذه البنوك من البنك المركزي،و تسمى ضافي الاقتراض.

و قد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزانة و الأوراق التجارية، معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على العملاء، و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

ج- الأهداف الوسطية:

تعرف بأنها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية،و التي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج و الدخل [1].

وتتمثل فوائد الأهداف الوسيطة في أنها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية التأثير عليها، كما تعتبر بمثابة إعلان لإستراتيجية السياسة النقدية، و يشترط في الأهداف الوسيطة أن تعكس شكل جيد الأهداف النهائية المتوخاة و أن تكون قابلة للضبط من طرف البنك المركزي، كما يجب أن تكون واضحة و سهلة الإستعاب من طرف الجمهور،و تمثل الأهداف الوسطية في مايلي:

- **مستوى معدل الفائدة:**

ويتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية،كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات و المستثمرين فيما يخص الادخار و الاستثمار،لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة،و المشكل المطروح هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة و أنه يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق، إلى جانب عرض و طلب رؤوس الأموال و كذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخير التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا، تحقق التوازن في الأسواق و تتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد.

وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها: [2]

* **المعدلات الرئيسية**: وهي معدلات التي تقترض بها البنوك التجارية من البنك المركزي، و يسند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

* **معدلات السوق النقدي:** يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل و القابلة للتداول ،كسندات الخزينة و شهادات الإيداع.

[1]- ا الشيخ أحمد ولد الشباني: فعالية السياسة المالية و النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكر ة الماجستر في العلوم الاقتصاد،جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص21.

[2]- عبد المجيد قدي : مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص64.

*** معدلات التوظيف:** في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر.

*** المعدلات المدنية:** و هي التي تطبق على القروض الممنوحة.

- سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى:

يعتبر سعر الصرف النقدي مؤثر هام على الأوضاع الاقتصادية للبلد، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية،و يعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوطات التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطا انكماشيا،مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، و بالتالي انخفاض في مستويات النمو[1].

لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، عن طريق ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل،و الحرص على استقرار سعر الصرف لعملتها، لكن رغم ذلك فإن موجات المضاربة الشديدة على العملات تصعب السيطرة و التحكم في هذا الهدف.

- المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤثرات لكمية النقود المتداولة و التي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقدمين على الأنفاق.

و بالنسبة للنقديين فإن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية و ذلك لعدة مزايا أهمها:

أ- تفادي حدوث عدم استقرار من جانب عرض النقود.

ب - التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر غير العرض النقدي.

ج- ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

ويرتبط عدد المجمعات النقدية لطبعة الاقتصاد و كذا درجة تطور الصناعة المصرفية و المنتجات المالية،و تعبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات. وتكون المجمعات النقدية عموما M1 /M2/M3/M4حيث أن:[2]

M1 : النقد المتداول + الشيكات السياحية + الودائع تحت الطلب.

M2 : M1 + الودائع للفترة القصيرة +الودائع الادخارية+ حسابات ودائع سوق النقد + أسهم صناديق سوق النقود التعاونية.

M3 : M2 + الودائع طويلة الأجل +اتفاقيات إعادة الشراء+ احتياطات وودائع لدى الطلب ولأجل بالعملة الصعبة.

M4 : M3+ أذونات الخزينة قصيرة الأجل+الأوراق التجارية+سندات التوفير+القبولات البنكية.

و المشكل الذي يبقى مطروحا هو عن أي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة و بدون غموض أو تعقيد، لكن الملاحظ أن المجتمع النقدي الموسع هو M3 الذي أصبح يجذب البنوك المركزية في كلا الدول المتقدمة و النامية.

[1]- صالح مفتاح، مرجع سابق،ص127-128.

[2]- غالب عوض الرفاعي و عبد الحفيظ بلعربي: اقتصاديات النقود و البنوك، دار وائل ، الأردن، 2002 ص79.

2- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية و الوسطية في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية و المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

أ- استقرار الأسعار:

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة في مستوى الأسعار نظرا لأن التغيرات كبيرة في مستوى الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود، وبالتالي أثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية، وبالتالي على الأداء الاقتصادي [1].

ب- العمالة الكاملة:[2]

ويعتبر هذا الهدف مهما لسببين، السبب الأول يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع يسبب مشاكل اجتماعية، فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية، والسبب الثاني يتمثل في أن معدل بطالة مرتفع يضيع للاقتصاد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة غير المستغلة، والتي هي مورد اقتصادي هام.[3]

ولمحاربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل الكامل يجب أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة، إلى جانب تنشيط الطلب الفعال.

ج- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:

لعب نمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية،حيث يتوقف على عدة عوامل معظمها ليست في متناول سياسة الاقتصاد الكلي، ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم من هذه العوامل، ومتمثل في الاستثمار وذلك عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما، طبعا دون أن يكون هذا سببا في إحداث تضخم وإلا كانت النتيجة عكسية.

ويرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الأخرى للسياسة النقدية، خاصة هدف التشغيل الكامل، حيث أن النمو الاقتصادي يكون سبب في امتصاص من عمالة إلى جانب أن استقرار الأسعار وتحسن ميزان المدفوعات عاملان أساسيان لنمو الاقتصادي.[4]

د-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة، ويتمثل دور السياسة النقدية في تقليل العجز في

---

[1]-زكريا الدوري ويسرى السامرائي: البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية ،عمان، 2006،ص187.

[2]-العمالة الكاملة:هو مستوى العمالة الذي يحقق من استخدام الكفء لقوة العمل أي الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويتطلبها.

[3]- الشيخ أحمد ولد شباني: فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[4]- علوان عمر، زرق سيد أحمد: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، مذكرة الماستر ل.م.د في اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص 10.

ميزان المدفوعات، ويبرز ذلك من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية وهي رفع سعر إعادة الخصم، لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة، وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلب سينخفض، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، لان الطلب قد قل على السلع المعروضة، وإذا انخفضت الأسعار محليا فان هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، والى تخفيض الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي تدفق أموال الأجنبية داخل الدولة، وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.[1]

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية:

إن تعدد السياسة النقدية إلى عدة أنواع من انكماشية إلى توسعية يتوقف على نوع و طبيعة المشكلة التي يراد حلها، و عليه فإن السياسة النقدية هي:

1- السياسة النقدية التقييدية (الاتجاه الانكماشي):

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الإنفاق و تقييد الائتمان و تقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع و رفع معدل الفائدة و من ثم محاربة ارتفاع الأسعار(و بالتالي محاربة التضخم).

2- السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي):

عكس الحالة الأولى، يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان و زيادة حجم وسائل الدفع، و تخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تقليص من حدة البطالة.

3- الاتجاه المتعلق بالسياسة النقدية للدول النامية:

هناك اتجاه آخر للسياسة النقدية خاص بالدول النامية، فهذه الدولة تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد و تصدير المواد الأولية إلى الخارج، و عليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، وهذا لحصر أثار التضخم[2].

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية:

1-الأدوات الكمية:

تعتبر الطرق الكمية من الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، وتسمى بالأدوات العامة أو الأساليب غير مباشرة، وهي كالأتي:

أ-سعر إعادة الخصم:

إن سياسة إعادة الخصم أو كما تسمى أيضا بسعر البنك تعد الأداة الأولى التي استخدمت من قبل البنوك المركزية، إذ استخدمها بنك انكلترا عام 1839، وبقيت الأداة الوحيدة للسياسة النقدية طيلة القرن التاسع عشر.[3]ويقصد بهذه السياسة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم

[1]-صالح مفتاح : النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-141 .

[2]- بلعزوز بن عللي :محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، مرجع سبق ذكره، ص ص122-123.

[3]-عوض فاضل إسماعيل الدليمي: النقود والبنوك، جامعة بغداد،1990، ص598.

ما لديها من كمبيالات و أذونات الخزينة أو مقابل ما يقيده لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق لغرض زيادة سيولتها النقدية، حيث تنشر البنوك المركزية أسعار الخصم لديها بين حين وأخر. وتستهدف هذه السياسة التأثير على عرض النقد من خلال تقييد البنوك التجارية بمنح الائتمان على ضوء سعر إعادة الخصم المحدد من البنك المركزي.

العلاقة بين سعر الخصم وأسعار الفائدة في الأسواق هي علاقة موجبة بمعنى زيادة في سعر الخصم تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة في الأسواق والعكس صحيح، ويلاحظ من ذلك أن سعر الخصم هو متغير المستقل في هده الحالة، وأسعار الفائدة هي المتغير التابع.[1]

وفي حالة رفع البنك المركزي لمعدل الخصم فان البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية كما ترفع سعر الفائدة على قروضها مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود، وان ارتفاع معدل الخصم سيؤدي إلى تشجيع أصحاب الادخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع، ومن ثم فان انخفاض منح القروض للأفراد والمؤسسات سيؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداولة بسبب انخفاض المقدرة الاقتراضية للبنوك، وانخفاض تفضيل السيولة لدى الجمهور لارتفاع معدل الفائدة، كما ينخفض في نفس الوقت الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود الاستثمار، ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية، أد انه عن طريق تغير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جدب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز كما يكمن له أن ينخفض من تدفقها إذا كان ميزان مدفوعات يحقق فائضا، في حالة تخفيض من معدل إعادة الخصم فان هذا سيؤدي إلى حصول عكس النتائج سابقة الذكر وتكون كما يلي:

- زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الاقتراضية لها.
- انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية ليؤدي الى زيادة طلب الإفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم.
- زيادة طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي.
- زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي.

يمكن تلخيص حالتين سياسة معدل إعادة الخصم في مخطط التالي:

– ارتفاع سعر إعادة الخصم ⇦↙ اقتراض المصارف التجارية من بنك المركزي ⇦ ↙ حجم الاحتياطات بنوك تجارية لدى بنك المركزي ⇦↗ معدلات الفائدة ⇦↙ منح الائتمان ⇦↙ معروض النقدي

– انخفاض سعر إعادة الخصم ⇦↗ اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي⇦↗ الاحتياطات النقدية للبنوك تجارية لدى البنك المركزي⇦↙ معدلات الفائدة ⇦↗ الائتمان⇦ ↗ المعروض النقدي في السوق

[1]- زكريا الدوري ويسرا لسمرائي: البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 193.

وقد قلت أهمية هذه الأداة في الوقت الحالي ليبرز أدوات أكثر فاعلية وتأثير على المتغيرات الاقتصادية المختلفة فضلا عن وجود بعض العوامل التي تعمل باتجاه تقويضها أو الحد من فاعليتها كقيام البنوك التجارية بالإحجام عن اللجوء إلى البنك المركزي من خلال الاعتماد على مواردها الذاتية أو الاعتماد على مصادر تمويل أخرى أقل تكلفة من سعر إعادة الخصم الذي يقره البنك المركزي لاسيما بعد تسارع عمليات الاندماج بين المصارف المختلفة.[1]

ب- عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية كبائع ومشتري للأوراق المالية وبخاصة السندات الحكومية، بهدف التأثير على حجم السيولة بالشكل الذي يتلائم مع مستوى النشاط الاقتصادي[2]. فإذا كان الوضع القائم يستدعي إتباع سياسة انكماشية للحد من الضغوط التضخمية، فإن البنك المركزي يدخل كبائع في السوق النقدية والمالية للأوراق المالية إلى الأفراد والمؤسسات كالبنوك التجارية وغيرها لغرض تخفيض عرض النقد حيث تتقلص الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وتقل قدرتها على منح الائتمان، بينما يدخل كمشتري إذا كان الوضع يتطلب انتهاج سياسة نقدية توسعية، إذ سيضخ كميات من النقود داخل الاقتصاد فترتفع الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية مما يرتب على هذه العملية زيادة الطلب.

إن هذه السياسة غالبا ما تكون قليلة الفعالية في الدول النامية وذلك لافتقارها للأسواق المالية المتطورة، إذ أن الأسواق فيها غالبا ما تكون حديثة العهد (باستثناء بعض الدول) تكون فيها عمليات التداول محددة[3].

وعلى الرغم من دور سياسة عمليات السوق المفتوحة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي إلا أنه يأخذ عليها بأن لها أثار كلفوية تتمثل بتأثير على أسعار الفائدة للسندات خصوصا في البلدان تكون أسواقها المالية ضيقة.

الجدول 01: يمثل الفرق بين سياسة إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة.

[1]- حيدر نعمة بخيث: سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة، دار أمنة ، عمان، 2014، ص68.

[2]-بلعزوز بن على: محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص125.

[3]-سوزان كرين، وآخرون: التطور المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، 2003، ص ص13-18.

سياسة إعادة الخصم	سياسة السوق المفتوحة
يحاول البنك التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي التأثير في سيولة السوق النقدية لمحاولة تقييد أو توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية	يحاول البنك المركزي التأثير في السيولة النقدي في هيكل هذه السوق، بهدف التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان
يتم التعامل داخل البنك المركزي.	يتم التعامل خارج البنك المركزي أي في السوق.

ج- نسبة الاحتياطي القانوني:

إن هذه السياسة استخدمت لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1913 ثم تبعتها الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية[1]. ويقصد بها نسبة المبالغ التي تلزم البنوك التجارية أو أية مؤسسة تستقبل الودائع بالاحتفاظ بها في الصندوق أو لدى البنك المركزي بموجب القانون أو بطلب من البنك المركزي.

يسعى البنك المركزي من خلال هذه السياسة إلى التأثير على عرض النقد، فعند تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني فان ذلك يؤدي إلى زيادة قابلية المصارف التجارية والمؤسسات القابلية للودائع على منح الائتمان بفعل آلية المضاعف النقدي، حيث يتم الاعتماد على هذه السياسة في أوقات الركود لغرض تحفيز النشاط الاقتصادي. أما في الأوقات التي يتعرض الاقتصاد خلالها للضغوط التضخمية، فان البنك المركزي يلجا إلى العكس أي يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني لغرض الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

تستخدم هذه السياسة ضمن سياق السياسات النقدية الأخرى بالشكل الذي يتلائم مع باقي السياسات الاقتصادية وحسب الحالة التي يمر بها البلد. ففي الولايات المتحدة الأمريكية حدد الاحتياطي الفدرالي في عام 1980 النسبة ب3% للودائع التي تصل إلى مبلغ 42 مليون دولار و12% على الودائع التي تزيد عن هذا المبلغ، وهذه النسبة ليست ثابتة بل تتغير من مدة لأخرى قد تصل إلى 18%. في حين في المملكة المتحدة حددت هذه النسبة في عام1971ب12،5% [2].

وعلى الرغم من التأثير لهذه السياسة على احتياطيات المصارف التجارية وقدرتها على منح الائتمان، إلا أنه يعاب على هذه السياسة بأنها تشمل جميع المصارف بدون استثناء، أي لا تميز بين المصارف ذات العجز أو الفائض، فهذه السياسة قد تعمل على تفاقم العجز الذي تعاني منه أصلا بعض المصارف في حين لا تؤثر إلا بحدود ضعيفة على المصارف ذات الفائض، وبالتالي فان تأثيرها على الأخيرة في تحديد منحها للائتمان أمر غير

[1]-عوض فاضل إسماعيل الدليمي:النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره،ص208.

[2]-وداد يونس يحي: النظرية النقدية- النظريات المؤسسات، الجامعة المستنصرية، 2001،ص139.

مؤكد[1]. كذلك يعاب عليها أيضا بأن البنك المركزي لا يستطيع تغيير النسبة بصورة متكررة لما يحدثه هذا التغير من إرباك في عمل البنوك، لذا فهي توصف عند بعضهم بأنها سياسة مولدة لعدم الاستقرار النقدي والمالي في اقتصاديات البلدان التي تغير النسبة باستمرار.

2-الأدوات النوعية(الكيفية):

تعرف الرقابة الكيفية بأنها تلك السياسة التي تستهدف توجيه الائتمان إلى مجالات الإنتاج السلعي والحد من الائتمان في المجالات غير الإنتاجية كالمضاربة في الأسواق المالية وأسواق المواد الأولية.[2]

أ- تنظيم القروض الاستهلاكية:

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم المصرف المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية ، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم المصرف المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.

ب- السقوف التمويلية:

تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى المصرف المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو أن تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير المصرف أو السلطة النقدية.

ومن ثم فان استخدام المصرف المركزي سقف إجمالي على ما يمكن أن يمنحه المصرف لكل عميل لضمان تنوع وتوزيع الاستثمار يعود بدون شك بالفائدة على الفراد المجتمع.

ج-تخصيص التمويل:

يستطيع المصرف المركزي أن يضمن توزيعا هادفا لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية من

خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه، وفي نفس الإطار يمكن للمصرف المركزي أن يحدد نسبة معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة، وللمصرف المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض المصارف أو المؤسسات المالية ليس لكونه المقرض الأخير، لتوفير السيولة والائتمان اللازم لهذه المؤسسات، و إنما لهدف القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.[3]

---

[1]-سامي خليل: اقتصاديات النقود والبنوك- النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة، الكويت،1982،ص614.

[2]- محمد ضيف الله القطابري: دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية(دراسة تحليلية قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء، الأردن، 2012، ص32.

[3]- بلعزوز بن علي:محاضرة في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره ،ص ص128-129.

ه-الإقناع الأدبي:

هو أداة يحاول من خلالها المصرف المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية[1]، وتتوقف فعالية و نجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدره المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها و إتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة[2].

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

النظرية النقدية هي محاولة شرح الدور الذي يمكن أن تؤديه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، وتحديدا تبحث في أثر عرض النقود والطلب عليها وتأثيرها على الأسعار ومعدلات الفائدة والإنتاج والتشغيل، وقد أحدث دور النقود جدلا واسعا بين الاقتصاديين سواء من الناحية النظرية أو العلمية، وفيما يلي سنتطرق لأهم النظريات النقدية.

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية.

قامت النظرية على مجموعة من الفرضيات، والتي على أساسها تم بناء معادلة التبادل (Fisher)ومعادلة الأرصدة النقدية المعروفة بمعادلة Cambridge:

- ثبات حجم المعاملات، أي أن حجم المعاملات ومستوى نشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي وسيلة للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد[3] .
- مرونة الأجور والأسعار.
- الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل.
-وجود علاقة سببية التغيير في المستوى العام للأسعار تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل.
- ثبات سرعة دوران النقود على المدى القصير.

ولقد كانت هناك محاولات كثيرة لشرح وتفسير هذه النظرية أو ما يعرف بالنظرية الكمية ومن أشهرها معادلة Fisher ومحاولة Marshall التي استندت إلى فكرة التفضيل النقدي.

1 -**معادلة التبادل (Fisher) (1911)** :

يعتبر Fisher رائد النظرية الكمية في النقود، والذي أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمالا من خلال معادلته المشهورة بمعادلة التبادل، التي تفسر العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وصياغة هذه معادلة رياضيا كانت كما يلي:

---

[1]-عبد القادر خليل: مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية،2012، ص167.

[2]-بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص130.

[3]-بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 10-12.

$$M . V = T . P$$

حيث:

P: المستوى العام لأسعار وهو متغير تابع.

M: كمية النقود وهو متغير مستقل.

T: حجم المبادلات (ثابت)

V: سرعة دوران النقود (ثابت).

ومن المعادلة نستنتج أنه كلما تغيرت كمية النقود، تغير المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة، طبعا مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.

2-معادلة الأرصدة النقدية (معادلة Cambridge):

صيغة هذه المعادلة من طرف الاقتصادي الفريد مارشال، إذا قدم صياغة أخرى للطلب على النقود وتستند أيضا إلى النظرية الكمية للنقود، وصيغت على النحو التالي:

$$M = K.P.Y$$

حيث استبدل T (حجم المبادلات)ب Y والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة.

وتختلف هذه المعادلة عن معادلة Fisher بمفهوم K والذي هو في الحقيقة يساوي (1/V) ، ويمثل (V)في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة، في حين K يمثل الوحدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة.

تعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية خطوة مهمة في التحليل النقدي، نظرا للأفكار المهمة التي جاءت بها كالتنبيه إلى خطورة الإفراط النقدي ونسبه في خلق الموجات التضخمية بالارتفاع الكبير في الأسعار، إلى جانب تبيان أهم التفصيل النقدي وأثره على الاقتصاد، لكن وككل نظرية لم تخل النظرية الكلاسيكية من انتقادات بسبب عدم واقعية بعض فرضياتها، ومن أهم هذه الفرضيات نذكر:

أ- تفترض النظرية أن المستوى العام للأسعار متغير تابع للتغير في كمية النقود، ومنه لا يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة لعوامل أخرى، وهذا غير صحيح، فقد تتغير لأسباب أخرى مثل فشل موسم زراعي، ارتفاع تكاليف الإنتاج..[1]

ب-عدم صحة افتراض ثبات سرعة دوران النقود، حيث ذلك غير واقعي، ودلت البيانات عن الاقتصاد الأمريكي أن سرعة دوران النقود تنقلب في الأجل القصير بدرجة غير تالية.

ج-لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة.

ث-عدم واقعية اقتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يسند إلى اقتراض حالة التوظيف الكامل.

[1]- بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكنزية.

تعد النظرية الكنزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي والاقتصادي، ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكنزية على أساس أهمية الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد، بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة والإنتاج والاستهلاك، الادخار، الاستثمار، وبالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل.

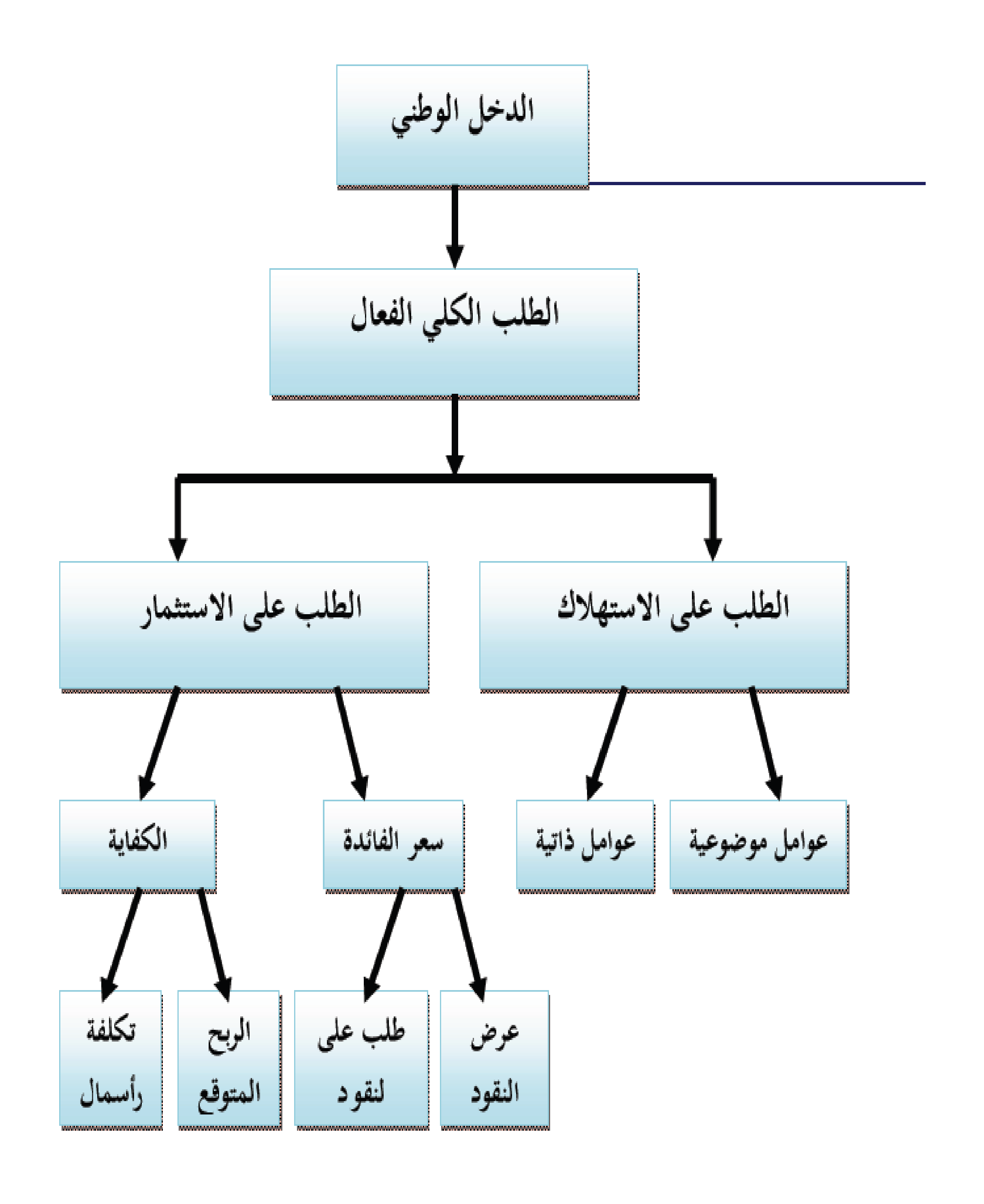
كما أن كينز يعتبر أن السياسة المالية أكثر فعالية وتأثير في حل المشكلات الاقتصادية، إلا أنه أقر للسياسة النقدية بلعب دور المساعد، ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية لإيمانه على خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة على غرار التبادل، وإنما هي مخزن للقيمة جاعلا لنقود الدور المحرك في التغير الاقتصادي من خلال الدخل و الإنتاج و الاستخدام،إذ أن الاحتفاظ بالنقود من طرف الأفراد دون استثمارها يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة و بالتالي انكماش في حجم الاستثمار، ومن تم نقص في الطلب الكلي الفعال و الذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل و الإنتاج،و هكذا يعد التفضيل النقدي طبقا لتحليل الكينزي مصدرا مهما من مصادر التقلبات الاقتصادية.

و تقوم النظرية النقدية الكنزية أو كما تعرف بنظرية تفضيل السيولة على عدة فرضيات أهمها [1]:

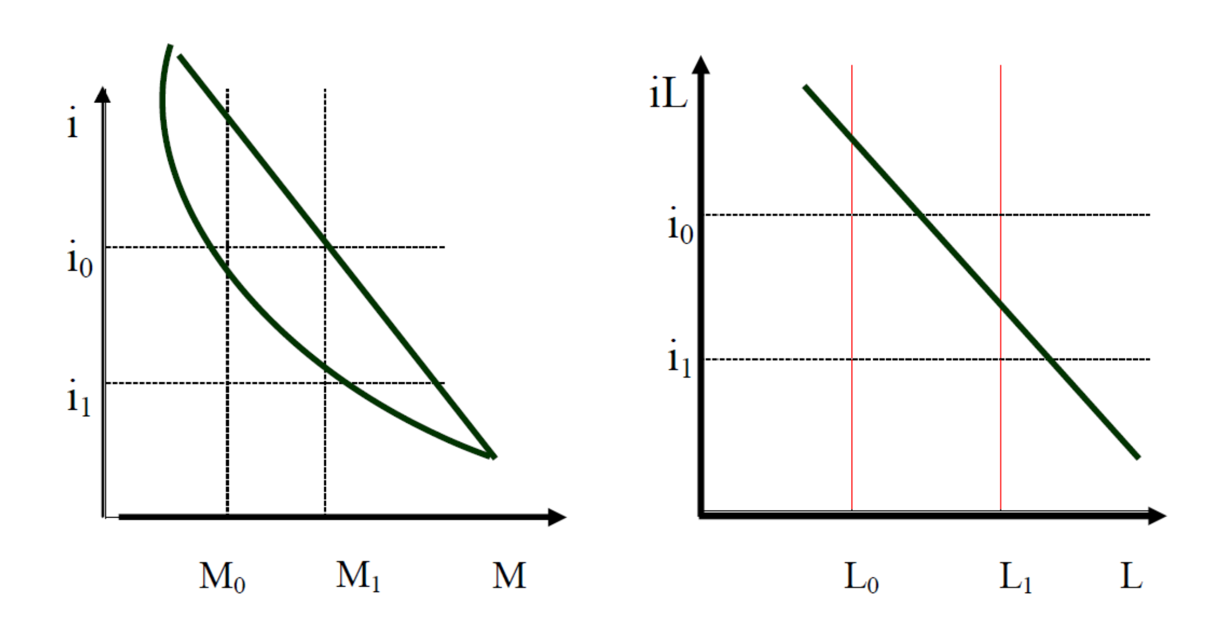
- الطلب على النقود يكو ن لثلاث دوافع هي: المعاملات،الاحتياط، والمضاربة.
- سعر الفائدة يتحدد عن طريق السوق التي تحدد الطلب على السيولة و عرضها.
- معدل العائد للنقود يساوي صفر.
- يوجد نوعين من الأصول التي يستخدمها الأفراد للحفاظ على ثروتهم وهي النقود والسندات.
- عند مستوى معدل فائدة منخفض يزيد الطلب على النقود.

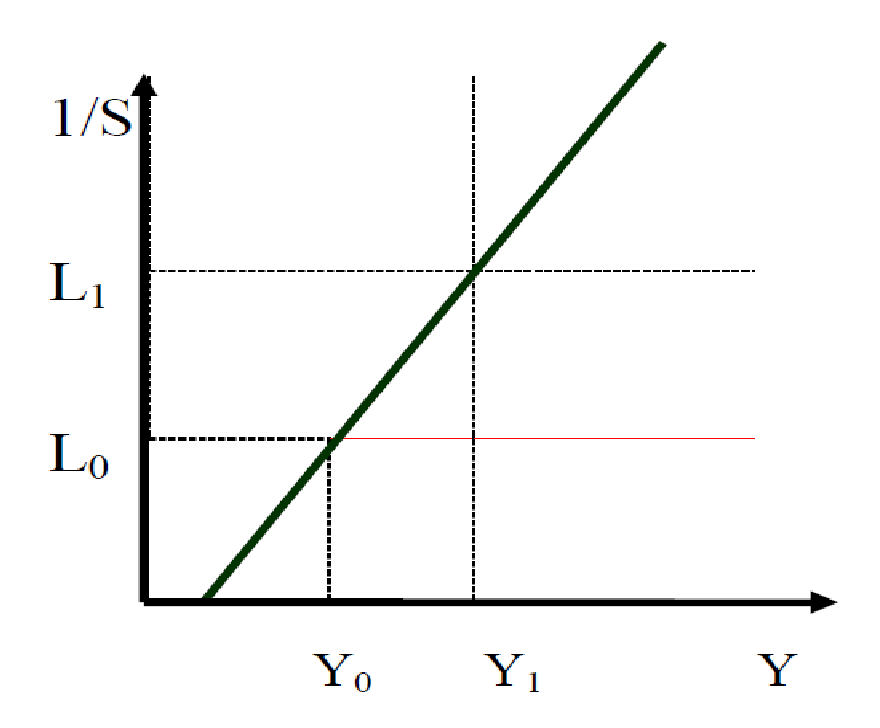
<u>الشكل رقم (1-1): مخطط توضيحي مبسط لنموذج كينز:</u>

[1]- عباس كاظم حاسم الدعمي: أثر السياسة النقدية و المالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008 ،ص 10-11.


الدخل الوطني
الطلب الكلي الفعال
الطلب على الاستهلاك
الطلب على الاستثمار
عوامل موضوعية
عوامل ذاتية
سعر الفائدة
الكفاية
عرض النقود
طلب على لنقود
الربح المتوقع
تكلفة رأسمال

الشكل رقم(1-2): دو السياسة النقدية في النموذج الكينزي





Source : Robert j Garden and others. MACRO économique 2e édition Gaétan moun éditeur candr.P 454.

بما أن في التحليل الكينزي الطلب على النقود M0 هو الطلب لغرض المعاملات L1 و الطلب لغرض المضاربة L2 أي أن M1=L1+L2، وهذا يعني بأن الكمية الزائدة في عرض النقود و في ظل ثبات الدخل سيكون DMs=L2 ، وهذا ما يجعل الأعوان الاقتصاديين يوظفون هذه النقود المعروضة في السندات، وبالتالي يزيد الطلب على السندات، ومن خلال زيادة الطلب عليها ترتفع قيمتها السوقية، وبما أن هناك علاقة عكسية بين السعر السوقي و معدل الفائدة لسند،يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة من إلى و ذلك من خلال المنحنى رقم 1.
يتحدد الاستثمار وفق كينز على أساس معدل الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال،حيث أن انخفاض معدل الفائدة يؤثر على الاستثمار و ذلك من خلال إقبال المنتجين على الاستثمارات و عليه سيرتفع الاستثمار من إلى اتجاه اليمين (لاحظ المنحنى 2).
إن زيادة الاستثمار عند كينز من شأنها تؤثر على الطلب الفعال الذي يتحدد وفق قيمة الاستهلاك و الاستثمار إذ لهما علاقة طردية مع الدخل، فزيادة الاستثمار تعني زيادة الدخل و هو ما يظهر في المنحنى3.[1]
هذا ما يجعلنا نتوصل إلى أن زيادة كمية النقود يترتب عنها حدوث زيادة في الدخل وفق التحليل الكينزي ، ويمكن أن تحدث الحالة العكسية عند التخفيض من كمية النقود، وبالتالي فإن النقود غير محايدة وفقا لكنز وأن التحليل الكنزي يقر بأن لسياسة النقدية تأثير على معدل الفائدة وبالتالي على الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل الوطني وبالتالي على الاقتصاد ككل.

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو):

يتزعم هذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي Milton Friedman، حيث تبني التحليل الكلاسيكي في نظرية الطلب على النقود، لكن بأكثر شمولية و أكثر اتساع وفي نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي وأخذ ببعض جوانبه.
وقبل دراسة محتوى النظرية لابد من الإشارة إلى أهم الفرضيات التي ترتكز عليها و هي كالأتي[2]:
-استقلالية الكمية النقدية (عرض النقود) عن طلب على النقود.
-استقرار دالة الطلب على النقود.
-رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.
-يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات،إلى جانب سرعة التداول النقدي V عند الكلاسيك.
-عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.
آخر هي ن ظرية رأس المال، فمن بين حائزي الأصول النهائية الذين تمثل النقود بنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون.
ولقد افترض أن الأفراد يرغبون لكمية حقيقية من الأرصدة، وليس لكمية اسمية وبالتالي تكتب دالة الطلب على النقود عند Friedman بالصيغة التالية[3]:

[1]- بلعزوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص 11.
[2]- عقيل جاسم عبد الله: مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل ، الأردن، 2006، ص163.
[3]- عوض إسماعيل الدليمي: النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص267.

$$Md/p = f(y_p, r_b - r_m, r_e - r_m, \pi^e - r_m, m - r_m, v)$$

حيث **Md/p** الطلب على النقود بأرصدة حقيقية:

Yp: الدخل الدائم.

rm : العوائد المتوقعة من النقود.

πe: معدل التضخم المتوقع.

rb: العوائد المتوقعة من السندات.

m: الثروة البشرية.

re: العوائد المتوقعة من الأسهم.

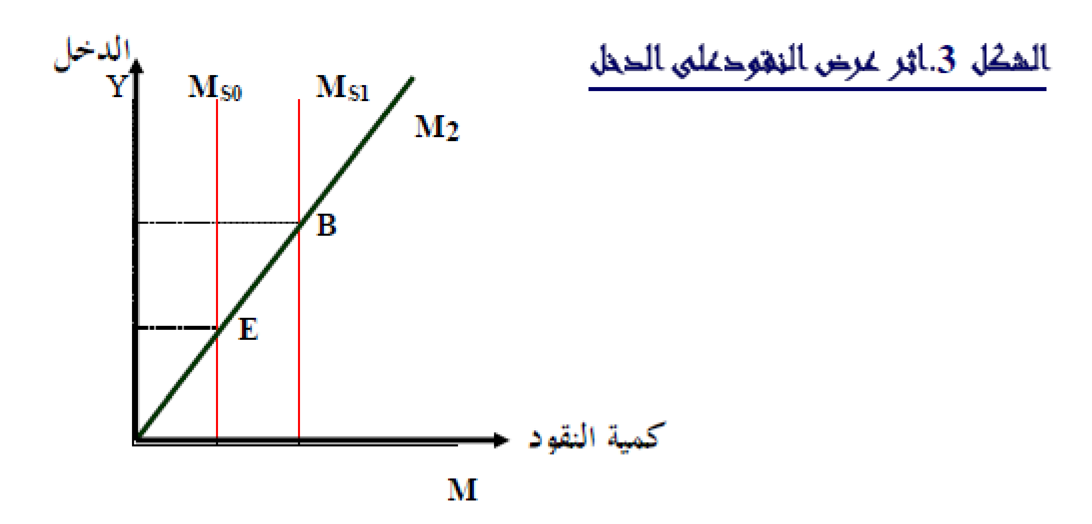
V: أذواق و تفصيلات الأفراد.

وبتحليل أعمق يرى فريدمان أن الطلب على أرصدة حقيقية من النقود يتأثر إيجابا بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل الدائم، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون أقل تقلب من الدخل الجاري عند الكلاسيك، وهذا يعني أن الطلب على النقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة ولقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني[1].
ويمكن توضيح أثر عرض النقود على مستوى الدخل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3) :أثر عرض النقود على الدخل

[1] -عباس كاظم حاسم الدعيمي: أثر السياسة النقدية و المالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص15.

الشكل 3.اثر عرض النقود على الدخل



Source: Robert j Garden and others. MACRO économique 2e,Gaétan moun éditeur, canda.P 456.

حيث يمثل المنحنى MS عرض النقود الذي يقرره البنك المركزي،و يمثل المنحنىMY الطلب على النقود، و هو يتناسب طرديا مع الدخل حسب نظرية فريدمان،و بالتالي يمثل النقطة E التوازن في سوق النقد حيث فيها يتساوى عرض النقد MS مع الطلب MY عند مستوى الدخل النقدي Y0، فإذا ارتفع عرض النقود من MS إلى MS 1 فإن كمية النقود في التداول سوف تكون أكبر مما يرغب المجتمع بالاحتفاظ به، وهذا يعني أن النقود يجب أن ينفق و بالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار و في كلتا الحالتين يرتفع الدخل النقدي،فإذا كان الاقتصاد في حالة استخدام كامل للموارد كما افترضه النظرية الكلاسيكية في العرض النقدي.

المطلب الرابع: النظرية النقدية النيوكلاسيكية (تحليل التوقعات العقلانية):

ظهرت هذه النظرية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي بقيادة روبرت لوكاس وروبرت بارو وغيرهم، ويأخذ هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي الذي سبقه من ناحية تأكيده دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب ولكنه يطيق سمة جديدة لهذا التحليل ألا وهي سمة التوقعات العقلانية للوحدة الاقتصادية (الأفراد والمنشآت)، ونتخلص الفرضيات الأساسية لهذه النظرية كما يلي[1]:

* الأعوان الاقتصادية تستخدم بكفاءة تامة كافة المعلومات المتوفرة عن النظرية الاقتصادية والتصرفات المحتملة لواضعي هذه السياسات، ويكون سلوك هؤلاء الأعوان عقلاني.

* الاقتصاد الخاص يكون أساسا مستقر، ويرجع بسبب هذا الاستقرار إلى مرونة الأجور والأسعار التي تحفف التصحيح الذاتي وقصر فترات الانكماش وضعفها.

* حيادية النقود، حيث أن المتغيرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها أثر فقط على الأسعار.

* لا يوجد مفاضلة بين التضخم والبطالة على عكس ما يعتقد النقديون.

[1] - محمد ضيف الله القطابري ، مرجع سبق ذكره، ص58.

* يجب أن يكون للحكومة دورا نسبيا وبسيطا في رسم السياسة الاقتصادية.

*عرض العمل(الإنتاج) من طرف العمال(المؤسسات) مرتبط بالأجور(أسعار السلع).

و تؤدي التوقعات العقلانية حسب هذه النظرية إلى دور هام في النشاط الاقتصادي خاصة في المجالات التالية[1] :

*الطلب على الأصول و تحديد أسعار الفائدة، حيث أن توقعات العائد تعتبر عامل هام في تحديد الكمية التي يطلبها الأفراد من الأصل و بالتالي تحديد أسعار الفائدة.

* خطوات عرض النقود التي تتعلق بالتوقعات التي تخص سلوك المودعين و البنوك، فقرارات المودعين فيما يتعلق بالاحتفاظ بالنقود تتوقف على توقفاتهم بخصوص العائد النسبي لكل من هذه الأصول، وقرارات البنوك فيما يخص الاحتياطي والاقتراض من البنك المركزي يتأثر بتوقعاتهم للعائد الذي يحصلون عليه من القروض.

* توقعات البنك المركزي فيما يخص مستويات التضخم وأوضاع الاقتصادية ، تؤثر على الأهداف التي يسطرها فيما يخص السياسة النقدية، فمثلا إذا توقع البنك المركزي مستوى تضخم مرتفع فإنه يسطر هدف التخفيض من هذا المعدل عن طريق تخفيض الكتلة النقدية في المستقبل، كما أنه إذا توقع انخفاض في مستوى الاستثمار فيقوم بإجراءات نقدية لإيقاد معدل الفائدة منخفض إلى حد ما.

* العائد المتوقع من النقود مقارنة بعوائد الأصول الأخرى يعتبر عاملا هاما في تحديد مقدار الطلب على النقود،فإذا كانت التوقعات العقلانية للعائد على النقود أكبر من عائد السندات مثلا،كوجود فرص للمضاربة تحقق عوائد كبيرة تفوق العائد الذي يحصل من السند مثلا ،كوجود فرص للمضاربة تحقق عوائد كبيرة تفوق العائد الذي يحصل من السند ،فهما يكون الطلب على النقود مرتفعا.

* العرض الكلي والتضخم، حيث أن توقعات العمال عن التضخم والاستجابة المنتظرة لسياسة الحكومة فيما يخص البطالة تؤثر على العرض الكلي ومستوى الأجور، فإذا توقع العمال ارتفاع مستوى التضخم فإنهم يطالبون بزيادة الأجور.

وبالنسبة للكلاسيكيين الجدد فالنقود حيادية ليس لها تأثير على المدى القصير، لا في حالة الصدمة المفاجئة، ويوافقون على مستوى معدل البطالة الطبيعي، ولا يمكن أن يرتفع هذا المعدل لأن التوقعات عقلانية، ولا يوجد تحكيم بين البطالة و التضخم لا على المدى القصير أو الطويل، حيث أن كل السياسات تتجه نحو معدل البطالة.

[1]- سامي الخليل : نظرية الاقتصاد الكلي ،دار الكتب، الكويت ، 1994، ص ص893-895.

خلاصة الفصل:

إن السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية فالأكيد أن لها أهداف و أدوات ففي ما يخص الأهداف فإنها تتمثل في استقرار الأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدل نمو الاقتصادي مرتفع وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وفيما يخص الأدوات فتوجد أدوات كمية وأخرى نوعية، أما الكمية فهي سعر إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة وسياسة الاحتياطي النقدي القانوني. وأما النوعية فمنها تنظيم القروض الاستهلاكية، السوق التمويلية، تخصيص التمويل والإقناع الأدبي.

و يمثل البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة فهو الذي يتحمل مسؤولية وضع و إدارة السياسة النقدية للوصول إلى تحقيق أهدافها من خلال التحكم في العرض النقدي ولا يتسنى له ذلك إلا إذا تمتع باستقلالية تعطيه الحق في الإدارة الموضوعية التي تكون على أسس اقتصادية بحتة.

تمهيد:

تعد البنوك التجارية القاعدة الأساسية للجهاز المصرفي الذي يتكون بالإضافة إليها من مجموعة من البنوك المتخصصة، فضلا عن البنك المركزي الذي يقف على قمة الهرم المصرفي الذي يشرف على جميع البنوك العاملة في المجتمع. والبنوك التجارية تعلب دورا كبيرا في تسيير المعاملات بين الأفراد بالمجتمع، وخاصة مع زيادة حجم المعاملات والنشاط الإنتاجي وتطور الوعي النقدي والمصرفي لدي الأفراد،هذا فضلا عن تأدية عديد من الوظائف والخدمات المصرفية الأخرى، وبالتالي يكون لها دور مؤثر وحيوي في النشاط الاقتصادي المعاصر.

وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم الفصل إلى مبحثين كالأتي:

-المبحث الأول: نظرة عامة حول البنوك التجارية،

-المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي البنوك التجارية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنوك التجارية.

تعتبر البنوك التجارية احد المنشأة الاقتصادية المتخصصة التي تتعامل في النقود، حيث أنها الجهة أو المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها، وهذا يرجع إلى أن هذه البنوك تقوم بإيجاد نظاما ذا كفاءة عالية تعمل على تجميع ودائع مدخرات الأفراد والمنشاة، كما تعد أداة ضرورية تقوم بمهمة التمويل اللازم للأفراد أيضا والتجار المنتجين من خلال ما توفره وتمنحه من ائتمان.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية

تتضارب التعاريف حول هذه البنوك، فهناك من يعتبر أن البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية.[1]

وهناك من يرى أن الميزة الأساسية لأي بنك تجاري هي قبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، (الحسابات الجارية الدائنة) أو بعد أجل قصير (الودائع لأجل أو بأخطار). فالبنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك التسليف الزراعي لا تتمتع الخاصية دون شك، ولذا تعرف هذه البنوك أيضا بنوك الودائع.[2]

ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناءا على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما يقتصر نشاطه الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليها.[3]

كما تعرف أيضا بأنها منشأ تنصب عملياته الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن الحاجة الجمهور أو منشات الأعمال الدولية لغرض إقراضها لآخرين وفق أسس معنية أو استثماراتها في أوراق مالية محددة.

كما أنها البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي داخليا وخارجيا والمساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية ومالية وتجارية، وطبعا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[4]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك التجارية:

1-خصائص البنوك التجارية:

للبنوك التجارية عدّة خصائص نذكر منها:

- بالنسبة لمبدأ التدرج تعتبر البنوك التجارية مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الهرمي للجهاز المصرفي لا يسبقها في ذلك إلى البنك المركزي.

[1]- سامي خليل: النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 181-182.

[2]- محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر: دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة، دار المعارف، مصر،1983، ص92.

[3]- محمد زكي الشافعي: مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1982، ص232.

[4]- محمد سويلم: إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، دار الطبعة الحديثة، القاهرة، 1987، ص20.

- البنوك التجارية تتعدد و تتنوع بقدرة استطاعة السوق النقدي و النشاط الاقتصادي وحجم المدخرات، وما يتّرتب عن ذلك من تعدد في عملياتها و إدخال المنافسات بين أعضائها[1].

- إ ن وحدات النقد التي تخلقها البنوك التجارية متعددة و متباينة سواء من حيث المصدر والقيمة و تخضع القروض التي تصدرها هذه البنوك لأسعار الفائدة تختلف في الزمان والمكان وهي نقود ليست نهائية أي يمكن تحويلها إلى نقود قانونية.

- البنوك التجارية هي مشروعات هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح و أقل نفقة ممكنة و ذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع.

- تتميز البنوك التجارية بتعدد و تنوع عملياتها بجانب وظائفها الأساسية في خلق نقود الودائع والهدف من ذلك هو تحقيق قيام النقود بوظائفها وهي في مقابل ذلك تقوم بتلقي مدخرات الأفراد في شكل ودائع ثم تستخدم هذه الودائع في أوجه متعددة تدور غالباً حول عملية الإقراض و تمويل العمليات التجارية قصيرة المدى[2].

2- أهداف البنوك التجارية:

للبنوك التجارية عدّة أهداف منها:

- **تعظيم الربح** : من خلال قرارات إقراض سليمة تراعي هيكل تكلفة البنك و سياسات تتغير بتغير الخدمات التي يقدمها و مراعاة سياسات البنوك المنافسة، و هيكل أسعار العائد بالبنك وذلك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن عند أقل مستويات متوقعة من المخاطر.

- **ا لنمو** : من خلال تعظيم نشاط الإقراض و الإيرادات المتولدة عنه، و يتحقق ذلك بجهد انتمائي منظم ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد و استقطاب عملاء متميزين و التقييم المستمر للأداء و سياسات البنوك المنافسة بالسوق[3].

- **توفير السيولة** : يتمثل الجانب الأكبر من الموارد المالية في ودائع تستحق عند الطلب، وينبغي أن يكون البنك مستعد للوفاء بها في أي لحظة و تلبية احتياجات المودعين في الوقت المناسب[4].

- **ا لحصة السوقية** : لا يكتفي البنك التجاري عادة بحجم الودائع أو المواد التي يبيعها لكنه يسعى على أن تكون حصته في السوق المصرفي كبيرة كلما كان البنك التجاري صاحب حصة كبيرة كان ذلك أقوى و أعطى له تميزاً تنافسيا .

- **تحقيق الأمان** : و ذلك من خلال تطبيق ممارسات و سياسات آمنة تجنب البنك أية حوادث عارضة قد تهدد أو تعصف بمركزه المالي و تعرضه الإفلاس[5].

المطلب الثالث : وظائف وأنواع البنوك التجارية:

[1]- أحمد على الدغيمي: اقتصاديات البنوك، مكتبة مديولي، مصر،1989، ص 1.

[2]- شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص29.

[3]- أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان و التكميل في إطار الإستّراتيجية الشاملة للبنك، مطابع المستقبل، مصر 1998 ، ص6-7.

[4]- منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية، مركز دلتا، الإسكندرية، 1996،ص 5.

[5]- شاكر القزويني : محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سابق، ص29 .

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية متعددة منذ ظهورها نظير التنوع و تطور و تعدد نشاطات الأفراد والمؤسسات ضمن وظائف تقليدية كلاسيكية أي الوساطة بين المقترضين والمقرضين و وظائف حديثة تتماشى و متطلبات الأفراد[1].

1-وظائف البنوك التجارية:

أولا: وظائف كلاسيكية قديمة:

- **قبول الودائع:** وتعتبر أول وظيفة عرف بها البنك التجاري في أول الأمر، والوديعة هي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك و يكون لصاحبه الحق في استرداده في تاريخ لاحق وهي ثلاث أنواع:

أ -ودائع تحت الطلب : يقصد بها تلك الودائع التي يكون لصاحبها حق السحب منها بموجب شيكات دون سابق إشعار أي متى أراد ذلك و لا يكون لو الحق في الحصول على فوائد في غالب الأحيان[2].

ب -ودائع الأجل : هي عبارة عن ودائع لا تعطي لصاحبها الحق في سحبها بموجب شيك،غير أنها تعطيها الحق في الحصول على فائدة معينة لحظة الاتفاق.

ج -ودائع التوفير : إن هذه الودائع شأنها شأن الودائع تحت الطلب حيث يستطيع صاحبها سحب أي مبلغ يريد و في أي وقت شاء ذلك[3].

- **منح القروض :** تقوم البنوك التجارية بمنح الإئتمانات لزبائنها من أجل تدويل نشاطاتهم الاقتصادية ومواصلة مباشرة أعمالهم مع دفع الفوائد المترتبة عليه حسب العقد المتفق عليه.

ثانيا: وظائف حديثة:

- تقديم خدمات استشارية في تغال دراسات الجداول الاقتصادية و الفنية و كيفية إدارة الأعمال.
- التحصيل من غير النيابة عن الزبون و تسديد المستحقات المترتبة في ذمته[4].
- خصم الأوراق التجارية.
- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية و ذلك من خلال تقديم قروض و سلفيات مصرفية بضمانات عينية أو تخصصية تعتمد على سمعة العميل.
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.
- تحويل العملة إلى الخارج[5].
- إ دارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين معه.
- تمويل الإسكان الشخصي.
- البطاقة الائتمانية.
- خد مات الكمبيوتر.

[1]- فلاح حسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري: إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجية معاصرة، داروائل، عمان، الطبعة الثانية، 2003، ص 33.

[2]- انس البكري، وليد الصافي: النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل، عمان، 2009، ص 112.

[3]-الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص24.

[4]- رشيد الهواري: إدارة البنوك، دار الجبل، القاهرة، 1987، ص49.

[5]- طارق طه: إدارة العمليات المصرفية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص 209.

- التعامل بالاعتمادات المستندية و يتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة لخارجية، بحيث يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد و المصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الداخل إلى حساب المصدر في الخارج[1].

2- أنواع البنوك التجارية:

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

أ- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

- البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى. وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان– قصير ومتوسط الأجل-، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتدويل التجارة الخارجية.

- البنوك التجارية المحلي:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة. وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها[2] .

ب- من حيث حجم النشاط:

- بنوك الجملة:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى.

- بنوك التجزئة:

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم. وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ج- من حيث عدد الفروع:

- البنوك ذات الفروع:

وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز

---

[1]- أسامة كامل، عبد الغني حامد: النقود والبنوك مؤسسة لورد العالمية، الشؤون الجامعية، البحرين، ص94.

[2]- حورية حمني: آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص 23.

الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور العامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.

- بنوك السلاسل:

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

- بنوك المجموعات:

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تتْرك تها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي. وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية[2].

- البنوك الفردية:

تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات– قصيرة الأجل -ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي تمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر، ومن أمثلتها مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة العربية السعودية، فهي عبارة عن بنك فردي.

- البنوك المحلية:

وهي تنشا لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة تكون مقاطعة أو ولية أو محافظة أو حتى مدينة إذا كان نظام الحكم المحلي في دولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية فان البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية و لإشراف السلطات الرقابة على البنوك في المنطقة عمله.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

إن عملية تقييم الأداء بصفة عامة سواء مالي أو غير مالي تهدف إلى إظهار واستخلاص جوانب القوة والضعف في المؤسسة، وذلك بمقارنة ما كانت تهدف إليه أو ما تخطط له المؤسسة لتحقيقه مع ما حققته بالفعل أو ما تم الوصول إليه فعليا.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي:

[1]- محمدي صليحة: مدى تأثير البنوك التجارية بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2016/2015، ص 12.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد : البنوك والعمليات الإدارية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 103.

- تقييم الأداء المالي هو عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.[1]

- قياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.

بمعنى أخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس للتعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك لأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة، فحين أن الكفاءة تقوم على الاستخدام للموارد المتاحة مما يساعد على وصول للأهداف.

وتهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعة، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.

- ويختلف تقييم الأداء في البنوك التجارية بحسب المستوى الذي يتم فيه التقييم بأدائها، وتتمثل هذه المستويات أساسا في كالاتي:[2]

- **المستوى القومي:** وفي هذا المستوى يظهر دور البنوك التجارية في توفير الموارد التمويلية اللازمة للاقتصاد القومي، باعتباره عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع.

- **المستوى القطاعي** : يتضمن هذا المستوى الجهاز المصرفي بأكمله وعلى رأسه البنك المركزي، ويتم تقييم أداء البنوك التجارية في هذا المستوى من ناحية تناسق قرارات السلطات النقدية القائمة على أمور هذه البنوك والسياسات النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.

- **مستوى البنك التجاري في حد ذاته:** وفيه تركز الإدارة البنكية على تحقيق الأهداف المخططة والمرسومة لها، من تنظيم للربحية وتحقيق التحسن والرشد في أداء الخدمة، حيث تضع البنوك عدة مؤشرات أو نسب مالية تكون صالحة لتقييم أدائها، وتمكن هذه المؤشرات إلى حد كبير من التعبير على المستويات الثلاثة لسابقة.

والأغراض الموجودة من عملية تقييم الأداء كثيرة نذكر منها:

- التحقيق من تنفيذ الأهداف الرقمية القياسية التي تضمها الخطط الموضوعية من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد لها.

---

[1]- عبد الغني دادن " قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس2005، ص 41.

[2]- السعيد فرحات جمعة: الأداء المالي للمنظمات الأعمال، بدون طبعة ، دار المريخ، الرياض،2000، ص38.

- الرقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ البنك لأهدافه، وممارسة أعماله المختلفة بكفاءة مختلفة، وذلك باستخدام موارده المتاحة أفضل استخدام ممكن.
- تقييم النتائج ويعني ذلك الكشف عن التطورات والاتجاهات التي أسفر عنها أداء البنك الفعلي، ومدى انسجامها مع الاتجاهات المستهدفة، مع التعرف على نواحي القصور في الأداء وبيان أسبابه وتحديد المسؤولين عنه، بما يمكن من تصحيح هذه الأخطاء مستقبلا.
وفي الأخير نذكر أنه في البنوك التجارية يمكن تقييم الأداء الكلي في البنك أو أداء العاملين أو تقييم أداء كل خدمة على حدا.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

يعد اختيار مؤشرات الأداء المالي وتركيبها من أهم مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في التقييم وتركيبها وطرق حسابها...الخ، وفي دراستنا هذا تم التركيز على المؤشرات التالية:

1- مؤشرات الربحية Profitability Indicators

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، وتعني ربحية البنك هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، لذلك فان المؤشرات الأخرى توفر معلومات معبرة عن الطريق التي تدار بها البنك أما مؤشر الربحية فيعبر على مدى كفاءة التي تتخذ فيها الإدارة قراراتها الاستثمارية. [1]

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة من المؤشرات منها: [2]

أ - معدل العائد على حقوق الملكية:

يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويعمل البنك التجار ي دائما على زيادته بما يتناسب مع حجم المخاطر التي يتحملها مساهمو البنك ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح" **العائد** "التي حققها المصرف.

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ب - معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات:

تبين هذه النسبة الصافي الأرباح التي حققها البنك التجاري بالنسبة لإجمالي الإيرادات، وزيادتها يعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات اكبر من الأرباح بالنسبة لإجمالي الإيرادات.

[1] - مفلح محمد عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1 ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ، ص327.
[2] - نصر حمود مزنان فهد: اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص 58.

صافي الأرباح بعد الضرائب
إجمالي الإيرادات

2 -مؤشرات السيولة Liquidity Indicators

تستخدم هذه مؤشرات كأدوات لتقييم المركز الائتماني للبنوك والذي يعبر عليه عادة عن مدة قدر ة البنك بوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل .[1]

ونذكر من مؤشرات السيولة مايلي: [2]

أ- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات:

تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك التجاري مما يقلل من العائد النهائي المتوقع، ونقص نسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل وهو يحسب كالتالي:

النقديــة
إجمالي الموجودات

ب-المعدل النقدي

: يشير هذا المعدل إلى قدرة البنك على تلبية التزاماته النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصدته لدى البنوك الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في الارتفاع أو الانخفاض في هذا المعدل.وهو يحسب كالتالي:

النقديــة
إجمالي الودائع

3- مؤشرات ملاءة رأس مال Solvency Indicators

هذا النوع من المؤشرات يعطي نسب دقيقة حول الوضع المالي للبنك على المدى الطويل، كما يبين قدرة البنك على تسديد ديونه والتزاماته الطويلة المدى، وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس مال .[3]

وهناك عدة مؤشرات منها:

---

[1] - - محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط3 ،وائل للنشر، الأردن، 2010 ، ص34 .

[2] - نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص63.

[3] - عبد الحليم كراجة وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، ط2 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص200.

أ- مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات :

ويبين هذا المؤشر مدى كفاية حقوق المالكين لمواجهة الاستثمارات في الموجودات الثابتة، يعتبر هذا المؤشر دليل على نوع التمويل الذي يحتاجه البنك مستقبلا [1]، وتحسب النسبة كمايلي: [2]

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

فإذا كانت هذه النسبة أقل من % 100 هذا يعني حاجة البنك إلى نوعين من الأموال، فالأولى منها أموال طويلة الأجل لاستثمارها في الموجودات الثابتة التي لم تكفي مصادر البنك الذاتية لمواجهتها، والثانية قصيرة الأجل لاستثمارها في الموجودات المتداولة، أما إذ ا كانت النسبة اكبر من % 100 فهذا يعني أن المصادر طويل الأجل قد أتيحت لمواجهة جميع الاستثمارات مع فائض منه يستثمر في الموجودات المتداولة.[3]

ب- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدر من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له وارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين[4] ، وتحسب النسبة كمايلي:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

4- مؤشرات توظيف الأموال:

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسة الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال، وتقيس هذه مؤشرات أداء البنوك التجارية في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة والعائد الذي حققه البنوك نتيجة للاستثمار في المجالات المختلفة.[5]

ومن أهم مؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال هي: [6]

أ- مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات:

---

[1]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص334

[2]- محمود عبد السلام عمر: لجنة بازل بين التوجهات القديمة والإفراط في الحديث، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد4 ، عدد1، 1996، ص17.

[3]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص334.

[4]- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص65 .

[5]- صلاح الدين حسن السيسي: نظم المحاسبة وتقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية، ط1 ، دار الميسر للنشر، عمان، 2000،ص 257.

[6]- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 67.

يبين هذا المؤشر كفاءة البنك في الاستثمار وكلما ارتفع هذا المؤشر ارتفع معه حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة، وبذلك فان هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي يجب على البنك أن يراقبه باستمرار وان يرفعه دائما لان ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل الحالات، ويحسب كالتالي:

$$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$$

ب- مؤشر الإيرادات إلى إجمالي الموجودات :

يوضح هذا المؤشر كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على الاستغلال الأمثل والسليم لتلك الموجودات.

$$\frac{\text{إجمالي الايرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

المطلب الثالث: أهداف ومراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل للوصول إلى ما يسعى إليه البنك، ومن البديهي انه عند قيام البنوك بعملية تقييم الأداء المالي فهي تسعى بذلك إلى أهداف، ولذلك خصصنا هذا المطلب إلى أولا أهداف عملية تقييم الأداء المالي، ثانيا إلى مراحل عملية تقييم الأداء المالي .

1- أهداف عملية تقييم الأداء المالي:

لاشك أن أهداف عملية تقييم الأداء المالي تختلف حسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، إذ يركز المودعين مثلا مؤشرات السيولة ومدى ضمانهم للقدرة على استرجاع أموالهم في حين يهتم المساهمين بمؤشرات الربحية بينما تهتم إدارة البنك بقدرة البنك على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين للأخطار.

وعموما فان عملية تقييم الأداء المالي للبنك تهدف إلى عدة نقاط يمكن حصرها فيما يلي:

- يعتبر تقييم الأداء المالي وسيلة مهمة في تحسين المردودية للمنظمات الاقتصادية حيث يبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج .[1]
- تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد[1].

[1]- عبد الرحيم و شي جازيه بن بوزيان: تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي،الملتقى الوطني حول :المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار،24/ 25افريل 2006،ص 03.

- إعطاء معلومات دقيقة للقيادة الإدارية العليا في المنشأة أو البنك عن الأوضاع والمستويات الأداء جميعا [2].
- مراجعة دورية ومستمرة للتغييرات التكنولوجية والاقتصادية وغيرها من التغييرات التي قد تؤثر في كفاءة وفاعلية المعدلات والمعايير الكمية.
- إن نظام تقييم الأداء يجب أن يكون نقطة انطلاق من خلاله يستطيع الموظف والمسئول الانتقال من علاقة رئيس ومرؤوس إلى علاقة ديناميكية مثل لاعب ومدرب في فريق كرة قدم، حيث يقوم المدرب من خلاله بدور الموجه والمعلم في جو يسوده روح الفريق و أن كلا من الرئيس و المرؤوس يكمل بعضهم البعض[3]
- يبين تقييم الأداء المالي مدى فاعلية المتغيرات المحيطة بظروف العمل والتي تنعكس مباشرة على الإنتاجية والأرباح، كما تقدم الحلول والوسائل المتاحة لتطويرها وتحسينها.[4]
- الدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية .[5]

2- مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية خمس مراحل مكملة لبعضها البعض غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل ويمكن توضيحها كالأتي:

أ- جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم:

تعد المعلومات مورد من الموارد الأساسية في عملية تقييم الأداء بمختلف مستوياته وأنواعه، فالمعلومات شيء أساسي في تقييم ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي بل يجب الحصول عليه بالجودة العالية وفي الأوقات المناسبة، فالمعلومات فضلا عن أهميتها تقييم الأداء فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ المؤسسات إليها لتحسين أدائها الاقتصادي والحصول على مزايا تنافسية وتحقيق الأهداف المرجوة.[6] إن عملية التقييم تتطلب مجموعة من المعلومات يمكن إرجاعها إلى ثلاث مصادر:

- الملاحظات الشخصية.
- التقارير أو البيان الشفوي.
- التقارير المكتوبة.

ب-قياس الأداء الفعلي:

---

[1]- لطيف زيود و ماهر الأمين: تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي :دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة الدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم .الاقتصادية والقانونية، مجلد 27 ، عدد4 :، سوريا، 2005 ، ص10.

[2]- حسين الصديق، تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، مجلد 28 ، عدد1 :، سوريا، 2012 ، ص18 :

[3]- طارق أحمد عواد،"تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية"،) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية تجارة، جامعة إسلامية، غزة،2005

[4]- نفس المرجع ونفس الصفحة.

[5]- عصام عباسي : تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات"،) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص :مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 65.

[6]- عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :قياس وتقييم ،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: تسيير المؤسسات المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، ص30.

يقصد بقياس الأداء الفعلي تقييم كافة الموارد المالية المتاحة، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا طبعا يتطلب تحليل المؤشرات المالية الفعلية للسنة المالية المعنية و تطوراتها عبر الفترات محددة خلال السنة، وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب المالي التحليلية المعتمدة في البنك و مقارنتها مع المؤشرات والأرقام المخطط لها وذلك يتم من خلال المرحلة التي تليها.[1]

وتتم عملية قياس الأداء الفعلي أو عملية التقييم باستخدام النسب والمؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنوك التجارية .[2]

ج- مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المخطط له:

وتتم في هذه المرحلة التحقيق من مدى الوصول إلى الأهداف المخطط لها، وذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات ز منية دورية، فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما تكون لفترات متوسطة المدى من ثلاث إلى[3] خمس سنوات، وهذا بهدف إظهار مدى التطور في الأداء الفعلي للأنشطة.

د- دراسة الانحرافات وإصدار الحكم:

وتسمى أيضا بمرحلة تحديد الانحرافات والهدف منها هو معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوث الانحرافات وتحليلها، كما يتم في هذه المرحلة معالجة هذه لتجنبها الانحرافات في الفترة القادمة وهي ما تسمى بالتغذية العكسية.[4]

[1] - مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، بدون طبعة، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ، ص43 .

[2] - نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص34.

[3] - جليلة بن خروف : دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذا لقرار ات ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنواتKANAGHAZ ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص :مالية مؤسسة، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس،2009 ، ص70.

[4] - سوسن احمد سعيد و سنان زهير محمد جميل: تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، 2004/2002، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007، ص118.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير يمكن القول أن الجهاز المصرفي لأي بلد يعتبر العمود الفقري لها فهو أساس قيام أي اقتصاد لأنه يقوم بتمويل اقتصاده سواء للدول المتقدمة أو النامية، ويختلف تركيبة الجهاز المصرفي من بلد للبلد بعدة خصائص منها :هيكلته، وحجمه، وكثافته، وتوزيع فروعه، وملكيته...،كما يزاول وظائف مختلفة تصب كلها في اتجاه واحد حول خدمة التنمية الاقتصادية للدولة .

إن الأداء يقصد به الوصول إلى التفوق و التميز، أما عملية تقييم الأداء المالي فهو المزيج بين الكفاءة والفعالية فهو يعتبر من العمليات التي تمكن الوصول إلى معرفة واقع الأداء داخل البنك، وتعتبر عملية تقييم الأداء وظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة حيث تعتبر مقياس ليس فقط لأداء الفرد فحسب بل السياسات الإدارة وجميع الأطراف المتتبعة فيها بشكل عام.

تعد المؤشرات المالية من بين الأدوات المهمة في عملية التقييم الأداء المالي للبنوك والمؤسسات الاقتصادية إذ أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال، و تستخدم هذه الدراسات للحصول على مؤشرات متنوعة على كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات ومستوى النشاط فيها.

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الثاني على معظم مفاهيم حول البنوك التجارية، سنقوم في هدا الفصل إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني والتي تم فيها اختيار البنك الوطني الجزائري لإجراء هذه الدراسة.

وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا لفصل إلى:

- **المبحث الأول: تقييم البنك الوطني الجزائري،**
- **المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وأثرها على أداء البنوك التجارية.**

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري:

هناك عدّة تعاريف للبنك الوطني الجزائري، لكن بصفة عامة نقول : يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

المطلب الأول : نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري.

1- نشأة البنك الوطني الجزائري:

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسيير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

وعلى الرغم من أنها تأسست على شركة وطنية برأس مال 61 مليون دينار جزائري ، إلا أن هذه الوضعية أخلت الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك و من خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال قدره 5% ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم لشراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك الدولة، حسب قانون الأساسي فإن البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات، و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الآجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال أو الاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة...الخ، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة و التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض ض الطويلة و المتوسط الآجل . و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال .

وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم , تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-04 ل 12 جانفي 1988 ل21 جوان 1988 وقانون 88- 177 ل 28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع غيفارة و حددت مدته ب 99 سنة إبتداءا من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

وينقسم رأسمال البنك الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج و مقسمة بين [1] مايلي:

- حصة من 1 إلى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة" وسائل الإنتاج" .
- من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المنجم , المحرقات" .
- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة" الصناعات الغذائية " .
- من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة" .

[1]- البنك الوطني الجزائري w.w.w.bna.dz

2- تعريف البنك الوطني الجزائري:

البنك الوطني الجزائري هو عبارة شركة أسهم société par action تم إنشاءه بعد تأميم النظام البنكي عن شركة الجزائري و بالضبط في 1966/06/13 حيث أنه في عهد الاستعماري كان في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر. و قد توسع البنك كثيرا واتسعت فروعه حيث ثم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفقا لقانون 88-01 بتاريخ 1988/01/12 ، و تم إدراج ذلك في القانون التجاري الجزائري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك و القرض و تم تعديل هذا القانون في 1993/04/12 رقم 93-08 وتم إبراز القوانين في نصوص و مقررات خاصة بالبنوك، كما أن بنك يقوم أيضا بعمليات التبادل و BNA لكونه بنك للوديعة القروض في إطار تشريعات و أنظمة منصوص عليها كذلك يقوم باستقبال ودائع و رؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد و للبنك تسمية خاصة و هي البنك الوطني الجزائري و الذي تم كتابته في شكل مبسط (ب- و- ج و BNA_) أن هذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالوسائل و الفواتير والإعلانات كما أن هذه التسمية تتبعها SOCIETE PAR ACTION _وحددت مدة حياة هذه المؤسسة_ شركة أسهم ب 99 سنة وهي ثابتة وليبدأ الحساب بداية من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري.

المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري.

1- مهام البنك الوطني الجزائري:

إن البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق، و كذلك يصدر وصولات استحقاق و سندات(و تتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين).

- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك و المتعلقة بعمليات توطيد domiciliation والتحصيل le virement ورسالة القرض و جميع عمليات البنك.

- يمنح قروض بجميع أنواعها و أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات، و ذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة .

- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض، و ذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.

- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم /شراء أوراق تجارية الدفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين les collectivités publiques الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق و الذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية، التجارية، الزراعية أو المالية، و كذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات و إدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الأبعاد و إعادة خصم القيم .

- يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى[1].

- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية: كاستقبال في شكل وديعة مبالغ السندات / استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع أو البيع و كذلك الأوراق العامة كالأسهم ، السندات .

[1]- نفس المرجع.

- .يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لآجال، كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض و الاقتراض .
- قبول جميع العمليات المتعلقة بتظهير الإعتمادات المستندية ، ضمان تنفيذ جيد للعقد، مراقبة جميع العمليات، يؤمن خدمات المؤسسات الأخرى و المتعلقة بالقرض.
- اكتساب أموال من العمليات التالية : البيع ، الإيجار ، و جميع العمليات المنقولة و غير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية، و تسعى إلى تحقيق أهداف و تطوير الأعمال الخاصة به .
- .البنك الوطني الجزائري يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب أطرافه لوحده أو مع شركائه في جميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهداف، لذلك يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي بالإضافة إلى عدة خدمات أخرى متعددة الأنواع :

* كفتح الحسابات و منح الشيكات.
* خدمات التعهدات أو الاتفاقيات.
* تأجير الخزائن الحديدية.
*طلب معلومات اقتصادية من البنوك.

2-أهداف البنك الوطني:

للبنك الوطني الجزائري مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي:

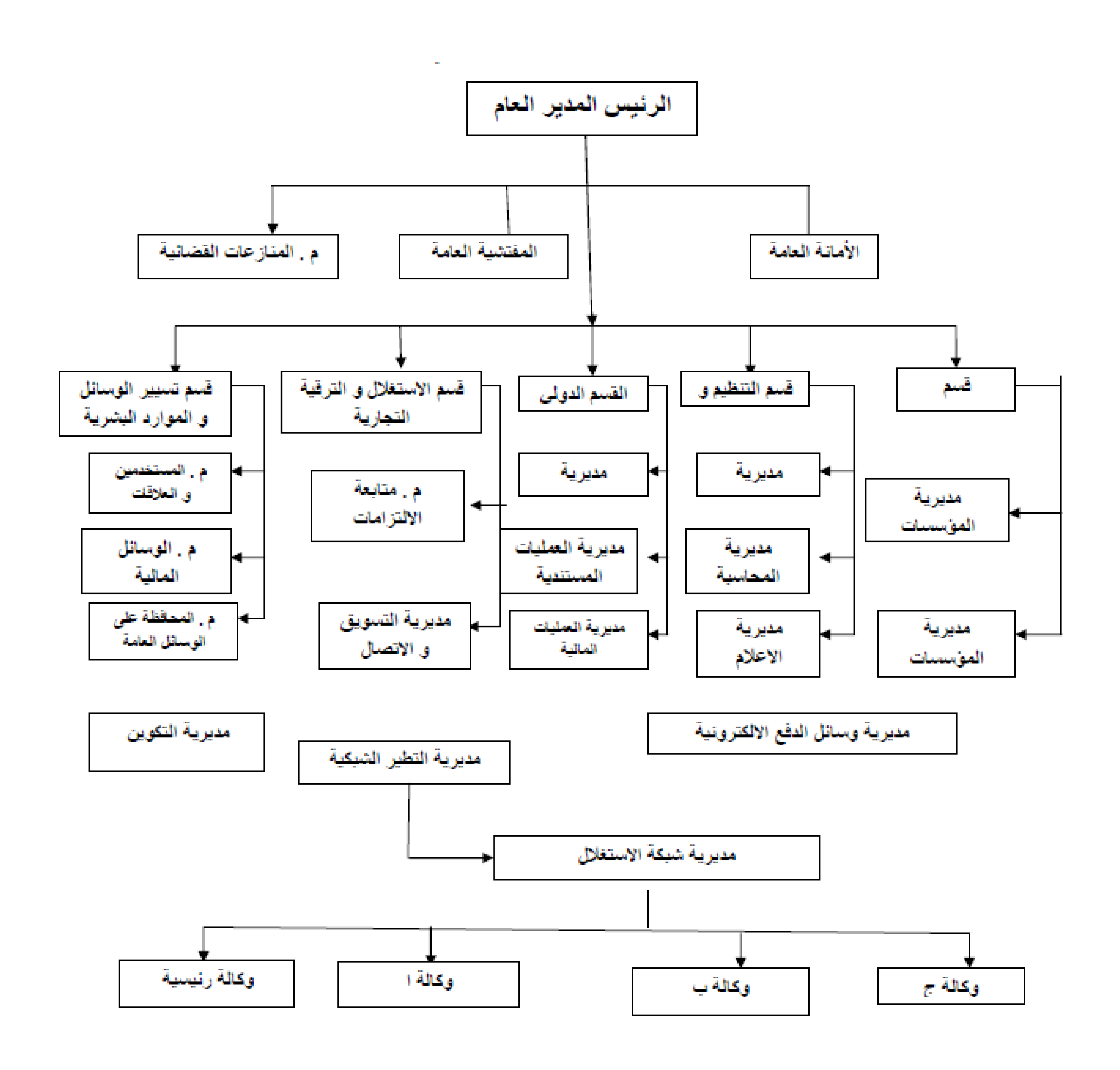
- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- إدخال تقنيات و وسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض ، وجذب الودائع... إلخ.
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعّال في إحداث التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

تتمثل هذه الهيئات العليا و العملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك و تمثل بالشكل التالي:

1- الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

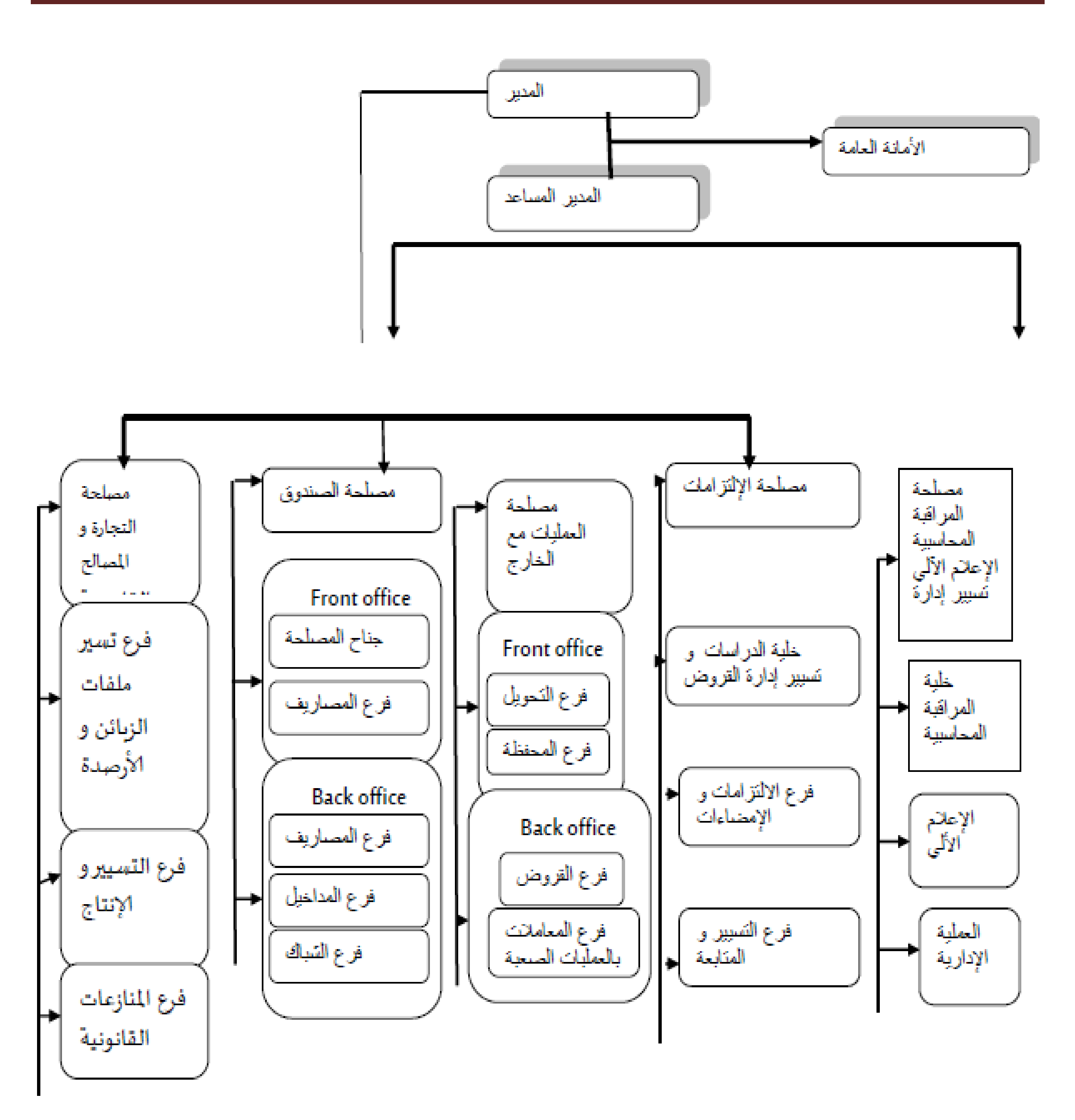
شكل رقم (3- 1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر : الطاهر لطرش: تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية 2002.

2- الهيكل التنظيمي للوكالة وشرحه:

شكل رقم (3- 2): الهيكل التنظيمي للوكالة (مستغانم):



المصدر: البنك الوطني الجزائري (وكالة مستغانم)

يهدف البنك الوطني إلى زيادة رأسماله و تحقيق موارد أكبر، كما أنه يسعى دائما إلى جلب عدد من الزبائن و الحفاظ عليهم سواء كانوا مودعين أو طالبي قروض، لذلك وضح عدد من المصالح لتلبية حاجيات زبائنه و توفير خدمات أكثر و هذا ما تسعى إليه وكالة مستغانم.

1- المصلحة الإدارية:

تتمثل هذه المصلحة الطاقم الإداري المشرف على كل أعمال الوكالة ، و المنسق بين مختلف مصالحها حيث يسهر على السير الحسن للوكالة، و نجد في هذه المصلحة كل من مدير الوكالة و مساعده و الأمانة العامة.

أ – مدير الوكالة:

هو الموظف الأعلى درجة في الوكالة , حيث يشرف على جميع المصالح و من مهامه:

- اتخاذ جميع القرارات التنظيمية و القانونية و يسهر على تطبيقها على مستوى الوكالة .
- اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة لخدمة الوكالة.
- متابعة ضبط التسيير و المحافظة على ممتلكات البنك.
- استقبال طلبات القروض و مناقشتها و الموافقة النهائية عليها. [1]
- الموافقة على فتح حسابات البنك.

ب– المدير المساعد:

يعتبر أيضا مكلف بالشؤون الإدارية ، حيث يناوب عن المدير و يمارس الرقابة على كل الأقسام و المصالح.

ج– الأمانة العامة:

تعتبر أهم سند للمدير كونها تسهل عليه العمل من خلال المهام التالية:

- إيصال المعلومات من المدير إلى المصالح.
- تحديد مواعيد لقاءات المدير وجمع الوثائق التي تحتاج إلى إمضاءات.
- استقبال الزبائن القادمين للاستعلام.
- تسجيل و تكوين المعلومات اللازمة عن هذه الطرود في سجلات خاصة.
- كتابة مختلف الوثائق و المطبوعات التي تحتاج إليها الوكالة.
- إرسال و استقبال المراسلات و تحويل المخالفات.
- تسليم البريد و الطرود المرسلة للوكالة أو التي أرسلتها الوكالة.

2-مصلحة الصندوق:

تعمل هذه المصلحة على مهام الصندوق والتحويلات:

أ- الصندوق:

وهو بدوره ينقسم إلى قسمين: صندوق رئيسي وآخر ثانوي، بحيث أن الرئيسي يستقبل الودائع وعمليات السحب والدفع بالعملة الوطنية وبمبالغ كبيرة.وهذا ما يجري العكس في الصندوق الثانوي. ومن خلال هذا نستخلص أن الصندوق له عمليتين أساسيتين يقوم من أجلها وهي:

- **الإيداع:** وهو إضافة مبلغ معين سوء كان لحساب خاص أو للغير.
- **السحب:** يتم بطلب من الزبون وذلك باقتطاع مبلغ معين من حسابه بتقديمه إما بدفتر الشيكات أو شيك الشباك أو دفتر الادخار.

ب- التحويلات:

تتمثل هذه العملية في اقتطاع مبلغ معين من حساب الزبون (الآمر) وإيداعه في حساب لشخص آخر (المستفيد). وتسير هذه العملية بناءا على طلب الزبون فقط.

3- مصلحة القروض والالتزامات:

تعمل هذه الخلية من خلال 5 مصالح في مجال القروض وهي: مصلحة الدراسات، مصلحة القروض المصغرة، مصلحة قروض المؤسسات المصغرة، قروض القطاع العام والخاص، مصلحة القرض العقاري+أسرتك. أما

[1]- من الوثائق الداخلية للبنك، المصلحة الادارية.

مصلحة الالتزامات تهتم بـ 3 مصالح: المتابعة الإدارية، مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات، قسم النشاط التجاري.

أ- **مصلحة القروض:**

وهي بدورها تضم المصالح التالية:

- **مصلحة الدراسات:** مهمتها تتمثل في دراسة ملفات القروض وهذا من خلال:

استقبال طلبات القروض والسهر على مراقبة الوثائق المكونة للملف.

اقتراح ووضع القروض مع تحديد المدة، المبلغ التسديد، مناقشة الضمانات.

- **مصلحة القروض المصغرة:** وهي خلية مكلفة بمنح قروض لصالح تشغيل الشباب ومتخصصة لمشاريع صغيرة كالحرفيين.

- **قروض المؤسسات المصغرة:** وهي مصلحة تقوم أيضا على أساس منح قروض لصالح تشغيل الشباب لكنها تتفرع إلى فرعين : فرع ANSEJ و فرع CNAC.

- **قروض قطاع العام والخاص:** بحيث أن:

***الخاص:** يقوم بمنح قروض للمستثمرين، تجار، حرفيين...الخ. وطلب القرض يتم مباشرة إلى هذا المكتب دون اللجوء إلى وكالات التشغيل.

***العام:** تهتم بالمشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع الصناعي كالسباكة والنسيج.

- **قرض العقاري ومشروع أسرتك:**

***مصلحة القرض العقاري:** تعمل هذه المصلحة على المساهمة بقروض من أجل شراء أو انجاز مساكن فردية.

***مصلحة مشروع أسرتك:** وهي مصلحة تعمل في إطار برنامج من أجل حاسوب لكل أسرة مقابل اقتطاع شهري من دخل المستفيد من هذا المشروع.

ب- مصلحة الالتزامات:

تعمل هذه الخلية في شكل تجانس مصلحتين:

- **مصلحة المتابعة الإدارية:** يقوم هذا المكتب بمتابعة ملفات وعمليات تسديد القروض،كما تعمل على تجديد عقود التأمين عند حلول انتهائها.

- **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:** يهتم هذا المكتب بالشؤون القانونية والمنازعات التي تحل على البنك، كما تقوم بتجميد أرصدة الأشخاص في البنك في حالة عدم تسديد ديونهم.

- **قسم التنشيط التجاري:** يتكفل هذا القسم بفتح حساب الموظفين والتجار وأصحاب العملة الصعبة كما تعمل على:

أ-فتح حساب الودائع للأجل: بحيث يتعهد الزبون بترك مبلغ من المال تحت تصرف البنك وعدم المطالبة به إلا عند تاريخ الاستحقاق المحدد من طرفه، ويشترط للزبون أن يفتح حساب تابع للوكالة بمبلغ أدناه عليه أن يتجاوز 10000 دج.

ب-إصدار أذونات الصندوق: وهي عبارة عن سندات قابلة للتحويل، موضوعة تحت تصرف البنك وهي تمثل قيمة معينة من النقود موضوعة لمدة معينة تتراوح بين 3 أشهر إلى 10 سنوات.

ج- فتح ودائع للاطلاع: بحيث يمكن لأصحابها المطالبة بها في أي وقت كالأموال المودعة في حساب جاري وحساب صكوك وحساب دفتر الادخار.

4- مصلحة التعاملات الخارجية:

وهي المصلحة التي تقوم أساسا على شراء وبيع العملات والمستندات الى خارج الوطن، بحيث يمكن تقسيم هذه المصلحة إلى قسمين:

أ- قسم الصرف: يختص هذا القسم بشراء أو بيع العملة الأجنبية مقابل عملة وطنية وذلك طبقا لسعر الصرف الرسمي. يحدد سعر الصرف من طرف البنك المركزي أسبوعيا.

ب- قسم التجارة الخارجية: يهتم بكل من الاعتماد والتسليم المستندي:

- الاعتماد المستندي: يعرف حسب قانون البنكي أنه تعهد مكتوب من طرف البنك ويطلب من المشتري(الآمر بالدفع) التسديد للبائع (المستفيد) في آجال محددة مقابل تسليم وثائق تثبت تسليم سلعة محددة تبعا لطرف التنفيذ المتفق عليها.

- التسليم المستندي: هو عملية تغطية يتدخل فيها البنك كوكيل المصدر لقبض مبلغ السلعة التي يدفعها المشتري مقابل تسليم الوثائق.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وأثارها على أداء البنوك التجارية.

هناك عدة أدوات للسياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على العرض النقدي وهي أدوات تقليدية وأخرى حديثة، ومن خلال هدا المبحث سنقوم بدراسة هذه الأدوات دراسة تحليلية.

المطلب الأول: سياسة سعر إعادة الخصم.

يشرع بنك الجزائر في اعتماد معدل جديد لنسبة إعادة الخصم، حيث قرر رفع النسبة من 3.5% إلى 3.75 %، وذلك في خطوة للزيادة في السيولة النقدية لدى البنوك، وتقليص الطلب على القروض وخفض نسبة التضخم لعلاج النقص الذي عانته المؤسسات المالية والبنكية، منذ تراجعت مداخيل البلاد بسبب الأزمة النفطية. لثاني مرة في أقل من سنة يقدم بنك الجزائر على مراجعة معدل نسبة إعادة الخصم، فبعد قرار خفضه السنة الماضية من 4 %إلى 3.5 %، عاد البنك ليعتمد نسبة جديدة بعد أن قرر رفعها إلى 3.75% ، ويأتي قرار بنك الجزائر في سياق البحث عن إعادة التمويل خارج السوق النقدية من خلال إعادة الخصم، فقد تم إقرار نظام معدل يعزز تدابير تدخل بنك الجزائر بالنظر لاستقرار السوق البنكي والمالي، وتقرر رفع النسبة بنسبة 0.25 %، الأمر الذي يقرأ في السوق المالية على أنه إشارة اطمئنان لتعاملي سوق القرض والتزام السلطة المالية لتعميم التمويل للاستثمار المشرك بالحذر المطلوب في سياق المخاطر التضخمية. و يقصد بسياسة إعادة الخصم في حالة التضخم تغيير سعر إعادة الخصم و ذلك بالزيادة عادة كما حصل مع قرار بنك[1] الجزائر. و سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل خصم ما لديها من الأوراق التجارية، أو مقابل الحصول على قروض، وكذا الأوراق المالية الأخرى كأذون الخزينة الموجودة لدى البنوك التجارية لزيادة نسبة السيولة النقدية لديها، ويستخدم البنك

[1]- بنك الجزائر.

المركزي سياسة سعر إعادة الخصم كوسيلة من وسائل الرقابة غير المباشرة، وهو أقدم أسلوب اعتمدته البنوك المركزية. وعن طريق هذا الأسلوب يستطيع البنك التحكم في كمية النقود المتداولة، على اعتبار أن هناك علاقة بين سعر الخصم الذي تتقاضاه البنوك التجارية مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها للعملاء وبين سعر إعادة الخصم الذي بمقتضاه البنك المركزي مقابل خصم تلك الأوراق نفسها، والمقدمة من البنوك التجارية لتوفير السيولة الأزمة لعملائها. كما تعد مراجعة البنك المركزي لسهر إعادة الخصم في اتجاه أعلى، اعتراف صريح منها بوجود تضخم، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع في تكلفة الاقتراض منه مرتفعة، فتقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم، فيتراجع حجم الطلب على السيولة المرتبطة بخصم الأوراق التجارية.

ويفضل العملاء الاحتفاظ بأوراقهم وأدوات الخزينة لديهم لارتفاع تكلفة الخصم... وبهذا تنخفض قدرة البنوك على توليد النقود، وينخفض حجم الائتمان المصرفي والنقود المرتبطة به على مستوى الاقتصاد الوطني، فيقل الطلب على السلع والخدمات بشكل مستمر حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب، وتزول مظاهر التضخم السلبية، وإن هذه السياسة الانكماشية في حالة التضخم يستبدلها البنك المركزي بسياسة توسعية في حالات الانكماش والكساد.

المطلب الثاني: سياسة الاحتياطي الإجباري:

بعد تفاقم الأزمة المصرفية المالية وما يترتب عليها من نقص في السيولة، إذ دفع نحو مراجعة سقف احتياطي المصارف العمومية بهدف توفير السيولة المطلوبة للأسواق.

حيث تراجع حجم احتياطي المصارف الإلزامي من 8% من الوعاء الإجمالي لاحتياطي جميع المصارف إلى4%، ما يعني أن المصارف ستضخ نصف احتياطها من الدينار العملة الصعبة في السوق المصرفية.

حيث ارجع المصرف المركزي الجزائري هذه الخطوة إلى تراجع عائدات النفط و الجباية النفطية التي تمثل 60% من الوعاء الجبائي بسبب انهيار الأسعار، التي أدت بالقطاع المصرفي إلى عيش نوع من "جفاف في السيولة المصرفية مند سنة 2015. وتستهدف ل هذه الإجراءات تحرير هوامش إضافية من السيولة بالنسبة للمصارف حتى تمول الاقتصاد المتعثر. كما قرر البنك المركزي الجزائري خفض الاحتياطي الإلزامي (القانوني) من12% إلى 8%، كمرحلة أولى في سياق حزمة من الإجراءات الخاصة بمواجهة الأزمة المالية الحادة، التي تمر بها البلاد نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط في السوق العالمية، بعدما ارتفعت سنة 2013 من 8% إلى 12% للحد من "التخمة في السيولة"، التي عاشتها المصارف بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغت السيولة 11 مليار دولار سنة 2011قبل أن ترتفع إلى 17.5 مليار دولار سنة 2014. وانخفضت أسعار النفط عالميا بنحو 60 %، من 115 دولار للبرميل في منتصف عام 2014 إلى أقل من 30 دولار قبل أن ترتفع خلال الفترة الأخيرة إلى أكثر من50 دولار، ما أثر سلبا على إيرادات البلاد التي انخفضت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. ويعتبر إخلال مداخيل المصارف من العملة مقارنة بمدفوعاتها،[1]صورة طبق الأصل لوضعية الميزان التجاري الجزائري الذي سجل عجزا سنويا يتراوح بين 17 و20 مليار دولار في السنوات الخمس الأخيرة، حيث لأثر هدا

[1]- جديدة العربي: w.w.w.alaraby.co.uk/economy تحت عنوان الجزائر تقلص احتياطي المصارف لمواجهة أزمة السيولة ، 14 اوت2017.

العجز على حجم السيولة المالية في المصارف بعدما زادت عمليات توفير العملة الأجنبية لتمويل واردات البلاد ما افرغ أرصدة المصارف.

وعاشت الجزائر مطلع سنة 2011 أزمة نقص سيولة من العملة المحلية والأجنبية من دولار ويورو بعد ارتفاع الطلب عليها، قابله ضعف احتياطات البنك المركزي، ما أدى بالمصارف إلى تقييد ما يتم إخراجه من أرصدة العملاء وإلزام الموظفين باستخراج الرواتب على دفعتين.

وأرجع المراقبون آنذاك الأزمة إلى سحب المدخرين أموالهم من المصارف بسبب الخوف من وصول ثورات الربيع العربي التي اندلعت في عدة دول عربية إلى الجزائر، ما دفع بالحكومة إلى طبع الأموال واستحداث ورقة 2000 دينار. حيث أن مشكلة نقص السيولة ناتج عن عدد من العوامل أولها تراجع عائدات البلاد من العملة الصعبة، وتزامن ذلك مع إطلاق القروض السندية السنة الماضية. ولكن هناك أمورا أخرى لا يجب التغافل عنها، من بينها ارتفاع الأجور والتضخم الذي بلغ 8 %. كما أن هناك أشياء لا تقل أهمية،وهي ارتفاع مستوى استخدام النقد في الاقتصاد الجزائري بشكل مكثف ومباشر في التعاملات التجارية، ما شجع الاقتصاد الموازي، حيث أن كل 100 دينار جزائري تخرج من أي بنك في البلاد تعود منها 30 دينار فقط.[1]

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، يرى المراقبون أن هامش المناورة بالنسبة للمركز الجزائري بات ضيقا بعد تقليص حجم احتياطي المصارف، حيث يعدد الخبير الاقتصادي ووزير المالية الأسبق عبد الرحمان بن خالفة الحلول الممكنة حاليا، قائلا أن أول حلول وأسهلها هو التوجه إلى احتياطي الصرف من العملة الأجنبية، وذلك باقتطاع مبلغ وتحويله الى كتلة نقدية بالدينار وضخه في المصارف، أما الحل الثاني فيكمن في طبع كتلة نقدية جديدة لكن هذا الخيار سيزيد من التضخم ويقلص القدرة الشرائية للمواطن.

وكانت الأرقام الرسمية المتتابعة لاحتياطي صرف الجزائر تظهر تأكلا متسارعا لاحتياطي النقد الأجنبي التي كان يحوز مصرفها المركزي ثاني أكبر كتلة عملة صعبة في المنطقة بعد السعودية، قبل عامين ونصف العام، حيث تراجع احتياطي النقد الأجنبي بالجزائر من 192 مليار دولار بالنصف الأول من عام 2014 (قبل أزمة النفط) إلى قرابة 143 مليار دولار نهاية عام 2015.

المطلب الثالث: سياسة السوق المفتوحة:

انطلقت الحكومة في إصدار السندات التي أعلن عنها وزير المالية عبد الرحمان بن خالفة، حيث تأمل السلطات المالية في تجميع مصادر تمويل جديدة خارج الميزانية، بعد الصدمة التي خلفها الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية مند جويلية 2014. حيث قالت الحكومة أنها خسرت 60% من موارد الميزانية في أقل من عام ونصف، كما خسرت 35 مليار دولار من النقد الأجنبي.[2]

وتبلغ فائدة السندات التي تصدر لأجل ثلاث إلى خمس سنوات بين 5 و5.75 %في 2016، لكن لم يتحدد بعد حجم للإصدار، غير أنه تم منح مهلة للمهتمين من المواطنين والشركات، 6 أشهر للاكتتاب لدى مكاتب البريد ووكلاء البنوك وفروع البنك المركزي ومكاتب الخزينة على المستوى الوطني.

[1] - مرجع سبق ذكره.

[2] - جريدة الجزائر اليوم aljazairalyoum. Com

وقال عبد الرحمان بن خالفة، إن السلطات ستوقف العملية بمجرد تحقيق الأهداف التي تطمح إليها.
وتسببت أزمة في تجميد عملية إطلاق مشروعات جديدة في مجالات البنية التحتية منذ بداية العام.
وإصدار وزير المالية تعليمة في 24 مارس لجميع الأمرين بالصرف بضرورة وقف تمويل المشروعات الجديدة، باستثناء تلك التي تعتبر إستراتيجية ومستعجلة.
وقال بن خالفة " نعتمد أن سعر الفائدة جداب. ستطلق حملة ترويجية على مستوى البلاد لتشجيع رجال الأعمال والمواطنين على المشاركة". وفي المقابل الآمال الحكومية الكبيرة على سندات الدين الداخلية الأولى منذ سنوات طويلة،هناك مخاوف من فشل العملية في تحقيق الأهداف المرجوة على الرغم من أن الخيار منح للمواطنين والشركات في شراء سندات مهمة.
والى جانب المخاوف المتعلقة بالمساءلة، والفرص التي تمنحها المضاربات في السوق الموازية من خلال شراء العقارات والمتاجرة بها والعملة الصعبة وحتى شراء الذهب، هناك شكوك متعلقة بالجانب الشرعي، حيث يرفض الغالبية من الناس التعامل بالفائدة.[1]
ويسمح التعامل في سوق العقار، تحقيق نسب فائدة تصل إلى 10%، وبخاصة من طرف الشبكات التي تتكمن بطرقها المختلفة الاستحواذ على المساكن التي تنجز في إطار البرامج العمومية.

المطلب الرابع: ميزان المدفوعات

بأن إجمالي رصيد ميزان مدفوعات الجزائر سجل خلال السداسي الأول من سنة 2017 عجزا بمقدار 11،06 مليار دولار مقابل 14،61 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2016 11،42 مليار دولار خلال السداسي الثاني من سنة 2016.
ويمثل ميزان المدفوعات تدفق السلع (التجارة الخارجية للبضائع) والخدمات والإيرادات وتحويلات رؤوس الأموال وكذا التدفقات المالية ما بين الجزائر (الدولة والمؤسسات والخواص) وباقي بلدان العالم أي مجموع المدخلات والمخرجات من عملة صعبة بين الجزائر ودول العالم.
وبحسب الفئات، بلغ عجز الميزان التجاري 7،82 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2017 في مقابل 12،05 مليار دولار خلال نفس السداسي من سنة 2016 (و8،08 مليار دولار خلال السداسي الثاني من سنة 2016.
وفما يخص القيد الحسابي للخدمات خارج عوامل الإنتاج فقد تفاقم العجز إلى 4،47 مليار دولار خلال السداسي الأول من 2017 مقابل 3،84 خلال نفس السداسي من 2016 (3،5 مليار دولار خلال السداسي الثاني 2016.[2]
ويشمل القيد الحسابي للخدمات خارج عوامل الإنتاج بصفة خاصة الخدمات التقنية التي يضمنها الأجانب بالجزائر ونقل السلع المستوردة إلى الجزائر الذي يضمنه الناقلون الأجانب (أصحاب السفن ...) وكذا التأمينات الدولية.

[1]- الإذاعة الجزائرية: http:// w.w.w. radioalgerie .dz تحت عنوان تطبيق القرض ألسندي وإجراءات تحفيزية لجلب مدخرات المهاجرين بالعملة الصعبة، 2018/06/08.

[2]- بنك الجزائر ،تحت عنوان ميزان المدفوعات- عجز يفوق ال11 مليار دولار خلال السداسي الأول 2017-،يوم 2018/05/28.

وحول أسباب ارتفاع عجز القيد الحسابي للخدمات خارج عوامل الإنتاج، ذلك راجع أساسا إلى ارتفاع استيراد خدمات البناء خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية للطرق السيارة وذلك بنسبة 153% مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2016.

أما بالنسبة للقيد الحسابي لإيرادات عوامل الإنتاج، فإن العجز انخفض إلى 1،23 مليار دينار مقابل 1،31 خلال السداسي الثاني من 2016 خاصة بسبب ارتفاع العائدات المحصلة من احتياطات الصرف (ارتفاع نسب الفوائد وفوائض عمليات التنازل عن السندات).

ويضم القيد الحسابي لإيرادات عوامل الإنتاج بصفة عامة الفوائد التي تحولها الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر إلى الخارج وكذا الفوائد التي تحققها الشركات الجزائرية بالخارج.

و أما فائض القيد الحسابي للتحويلات الصافية (هبات، معاشات، منح ...) فقد بلغ1،48 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 7،01% مقارنة بالسداسي الأول من 2016 و بنسبة 2،8% مقارنة بالسداسي الثاني من نفس السنة (2016) وذلك في سياق انخفاض طفيف للعملة الأوروبية الأورو لكنه يبقى قريبا من الأرصدة المسجلة خلال الستة أشهر الأخيرة.

و هكذا ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 5،1% خلال السداسي الأول من سنة 2017 إلى 12،03 مليار دولار، (مقابل عجز قدره 14،77 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2016 و 11،45 مليار دولار خلال السداسي الثاني من نفس السنة)، ويرجع ذلك إلى تفاقم عجز القيد الحسابي للخدمات خارج عوامل الإنتاج.

ويتضمن الحساب الجاري لميزان المدفوعات أرصدة الميزان التجاري للسلع والقيد الحسابي للخدمات خارج عوامل الإنتاج بالإضافة إلى القيد الحسابي لإيرادات عوامل الإنتاج والتحويلات الصافية.

أما رصيد حساب رأس المال فسجل فائضا بقيمة 0،971 مليار دولار (مقابل فائض بقيمة 0،15 مليار دولار خلال السداسي الأول من عام 2016) .

ويتكون حساب رأس المال والعمليات المالية من الاستثمارات المباشرة الصافية (الداخلة ناقص الخارجة) وكذا القروض على المدى القصير والمتوسط والطويل بين مقيم وغير مقيم.

ونتج فائض حساب رأس المال والعمليات المالية هذا أساسا عن فائض القيد الحسابي للاستثمارات الصافية والذي تراجع بدوره مقارنة بفائض السداسي الأول و الثاني من سنة 2016 (0،835 مليار دولار و 0،673 مليار دولار).

وهكذا فإن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات سجل، بعد حساب مجموع عمليات دخول العملة الصعبة وخروجها، عجزا بـ 11،06 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2017.

المطلب الخامس: سعر الصرف

و بخصوص احتياطات الصرف أشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تماشيا مع التطور السلبي لميزان المدفوعات الخارجية خلال السداسي الأول من سنة 2017[1]، فإن الاحتياطات الرسمية للصرف تراجعت ب 7،846 مليار

[1]- بنك الجزائر،: تحت عنوان المزيد من الجهود للحد من تدهور الاحتياطات الرسمية للصرف.

دولار أي من 114،138 مليار دولار نهاية ديسمبر 2016 إلى 106،292 مليار دولار نهاية شهر يونيو 2017 أي أقل من عجز الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات "بسبب أثر التقييم الإيجابي لحوالي 3،96 مليار دولار الناتج عن ارتفاع قيمة الاورو أمام الدولار خلال هذه الفترة".

و بعد الإشارة إلى أن أثر التقييم هذا كان سلبيا عند ارتفاع قيمة الدولار مقارنة بالأورو، اعتبر لأن مستوى احتياطات الصرف "تبقى مقبولة وملائمة لاسيما بالنظر إلى المستوى الضعيف جدا لإجمالي الدين الخارجي (3،962 مليار دولار).

و لكن، "بالنظر إلى آفاق بقاء أسعار المحروقات، على المدى المتوسط، قريبة من مستوياتها الحالية والعجز الذي لا يزال مرتفعا للحسابات الخارجية لاسيما محددها الأساسي (ميزان السلع و الخدمات) فإنه ينبغي بذل جهود إضافية لتقليص امتصاص أو زيادة العرض المحلي للسلع لضمان قابلية استمرار ميزان المدفوعات على المدى المتوسط و الحد من تضاءل الاحتياطات الرسمية للصرف".[1]

و عن توجه أسعار صرف الدينار، لاحظ أن الدينار من حيث المعدل السداسي تراجعت قيمته بشكل طفيف مقارنة بالدولار 1،29% خلال السداسي الثاني 2016 مقارنة بالسداسي الأول 2016 و ارتفع بشكل طفيف ب 0،61% خلال السداسي الأول 2017 مقارنة مع السداسي الثاني 2016.

و بخصوص المالية العمومية، أوضح أن ارتفاع العائدات خارج المحروقات إلى 1.067،4 مليار دج (+74،5%) و بدرجة أقل بالنسبة لعائدات المحروقات (ارتفاع ب 238،2 مليار دج) خلال السداسي الأول 2017 مقارنة مع نفس السداسي لسنة 2016 إضافة إلى تراجع النفقات العمومية إلى 223،8 مليار دج (-5ر5%-) كلها عوامل أدت إلى تسجيل عجز ميزاني ب 254،5 مليار دج (384،1 مليار دج بالنسبة للرصيد الإجمالي للخزينة) مقابل عجز ب 1.783،7 مليار دج خلال السداسي الأول 2016 (1.769 مليار دج بالنسبة للرصيد الإجمالي للخزينة).
مقابل عجز ب 1.783،7 مليار دج خلال السداسي الأول 2016 (1.769 مليار دج بالنسبة للرصيد الإجمالي للخزينة).

بالمقابل أنه من الضروري التذكير بأن العائدات خارج المحروقات حتى يونيو 2016 لم تكن تشمل بعد الأرباح التي يدفعها بنك الجزائر في حين تم احتساب الأرباح المدفوعة في العائدات حتى يونيو 2017.

[1]- نفس المرجع .

خلاصة:

يمكن القول بعد إسقاط الجزء النظري على الدراسة الميدانية للبنوك أنه تم إعطاء بطاقة فنية للبنك الوطني الجزائري من تطور وتعريف ومهام وأهداف وهيكله التنظيمي، بإضافة إلى تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم.

يمكن القول أنه لا يمكن لنا أن نتصور أن البنك سيستطيع أن يحقق المستوى المطلوب من الربحية والنمو مع توفر السيولة والأمان أثناء ممارسة لنشاطه، ما لم يضمن وفاء الزبائن والمتعاملين وخلق القناعة لديهم .

لذا نقول بان أدوات السياسة النقدية التي تطرقنا إليها هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية في الدولة .

الخاتمة:

كان الهدف من انجاز هذا البحث هو التعرف أو قياس اثر السياسات النقدية على تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية ، وحتى نتمكن من الوصول الهدف المرجو، كان لابد من إعطاء توضيحات أو التعرف أكثر على جميع المتغيرات المحيطة بالموضوع سواء السياسات النقدية أو تقييم الأداء المالي للبنوك بصفة عامة ثم خصصنا الجانب النظري للجزائر.

يلعب تقييم الأداء المالي دورا هاما في تأثير على أداء المؤسسات الاقتصادية ومنها البنوك، حيث من خلاله تستطيع البنوك التعرف على نقاط ضعفها وقوتها ومحاولة استدراك الأخطاء وتصحيحها بما يسمى بالتغذية العكسية، ولذلك تسعى كل البنوك والأبرز يسعى أصحاب اتخاذ القرار في البنوك إلى اختيار أفضل الأساليب والطرق لتقييم أدائها المالي والوصول إلى أفضل النتائج وأصحها لمساعدتها بعد ذلك في اتخاذ القرار الصحيح في الوقت الصحيح، وقد اتبعنا في البحث على منهجية حيث خصصنا الفصل الأول والثاني إلى إعطاء نظرة للجانب النظري للدراسة والمتمثل الأول في ماهية السياسة النقدية وأهدافها وأنواعها وأدواتها، وكذلك تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي،أما في الفصل الثاني فقمنا بإعطاء نظرة عامة حول البنوك التجارية وخصائصها وأهدافها ووظائفها وأنواعها وكذلك تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

أما في الفصل الثالث ومن أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي قمنا بدراسة البنك الوطني الجزائري بصفة عامة تم مكان التربص بصفة خاصة، ومن تم دراسة أدوات السياسة النقدية دراسة تحليلية ومدى تأثيرها على أداء البنوك التجارية.

نتائج اختيار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا هدا، وعلى ضوء الفرضيات المقترحة، نستخلص النتائج التالية:

- هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على البنوك التجارية، حيث أن السياسة النقدية من خلال مختلف أدواتها تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم.
- ضرورة تدخل البنك المركزي خاصة في الدول النامية لدعم عملية النمو من خلال التأثير على معدلات الفائدة لتشجيع الادخار ، و دعم إنشاء المنشآت القاعدية لتشجيع الاستثمار.
- على السلطات النقدية إتباع إستراتيجية متكاملة في السياسة النقدية، بداية بمعركة جميع المعلومات عن القطاع الحكومي و قطاع العائلات و قطاع الأعمال الخاص و العام،و القطاع المالي و التي تأثر بالسياسة النقدية و تتأثر بها على السياسة النقدية أن تحتوي على سلسلة أهداف مرتبطة بعضها ببعض حيث تبدأ باختيار هدف أولي مثل هذه القاعدة النقدية، أسعار الفائدة، الاحتياطات، ثم الهدف الوسيط مثل أسعار الفائدة المتوسطة و الطويلة والمجعات النقدية ، الائتمان الكلي، الناتج الوطني الإجمالي و سعر الصرف و يربط بين الهدف الأولي و الهدف النهائي المتمثل في تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار، و العمالة الكاملة ،و تحقيق معدل النمو و التوازن في ميزان المدفوعات.

- من أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام ويتجلى هدف تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه، بالاعتماد على مؤشرات مالية مختلفة تساعد في عملية التقييم.

- للبنك الوطني الجزائري نشاط واسع وتعاملاته تختلف عن بقية البنوك لذا لابد من المحافظة على مركزه المالي وعلى مكانته وهذا لا يتحقق إلا من خلال السير الحسن باتخاذ قرارات صائبة ناتجة عن التقييم الجيد للأداء المالي للبنك.

التوصيات:

بناءا على المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة والمتعلقة بالأهمية المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك وأثر السياسة النقدية تمكنا من وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التالية:

- تفعيل السياسات النقدية، من خلال وضعها على أسس موضوعية و اقتصادية من طرف متخصصين و خبراء اقتصاديين و ماليين دون إدخال الحسابات السياسة، و ذلك لتحكم في معدلات التضخم من جهة و توفير الكتلة النقدية اللازمة لتنشيط الاقتصاد من جهة أخرى.

- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية و المالية و أن يكون هذا الانسجام عاملا يحقق الاستقرار النقدي و المالي و يدفع باتجاه تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي، على أن يدعم ذلك تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي.

- ضرورة تبني قواعد الإفصاح والشفافية داخل البنوك التجارية لأجل تقييم أداء سليم.

- ضرورة إدخال التكنولوجية للبنوك التجارية ومواكبة التطورات التي يشهدها العالم.

الكتب:

- أسامة كامل، عبد الغني حامد: النقود والبنوك مؤسسة لورد العالمية، الشؤون الجامعية، البحرين.
- أحمد على الدغيمي: اقتصاديات البنوك، مكتبة مديولي، مصر،1989.
- أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان و التكميل في إطار الإستّراتيجية الشاملة للبنك، مطابع المستقبل، مصر 1998.
- أحمد فريد مصطفى وسهير السيد: السياسات النقدية وبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 2000.
- السعيد فرحات جمعة: الأداء المالي للمنظمات الأعمال، بدون طبعة ، دار المريخ، الرياض،2000.
- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004.
- انس البكري، وليد الصافي: النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل، عمان، 2009.
- بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- حيدر نعمة بخيث: سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة، دار أمنة، عمان، 2014.
- رشيد الهواري: إدارة البنوك، دار الجبل، القاهرة، 1987.
- زكريا الدوري ويسرى السامرائي: البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار البازوري العلمية، عمان، 2006.
- سامي خليل: اقتصاديات النقود والبنوك- النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة، الكويت، 1982.
- سوزان كرين وآخرون: التطور المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، 2003.
- شاكر القز ويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- صالح مفتاح: النقود والسياسات النقدية، الفجر، الجزائر، 2005.
- صلاح الدين حسن السيسي: نظم المحاسبة وتقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية، ط1 ، دار الميسر للنشر، عمان، 2000 .
- ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، دار الفكر الجزائر، 1993.
- طارق طه: إدارة العمليات المصرفية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.
- عبد القادر خليل: مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية،2012.
- عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2003.
- عبد المطلب عبد المجيد : البنوك والعمليات الإدارية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- عقيل جاسم عبد الله: مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل، الأردن، 2006.
- عوض فاضل إسماعيل الدليمي: النقود والبنوك، جامعة بغداد، 1990.

- غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي: اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
- فلاح حسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري: إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجية معاصرة، دار وائل، عمان، الطبعة الثانية، 2003.
-مجيد الكرفي :تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، بدون طبعة، دار المنهج ، عمان،2007 .
- محمد زكي الشافعي: مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1982 .
- محمد سويلم: إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، دار الطبعة الحديثة، القاهرة، 1987 .
- محمد ضيف الله القطابري: دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية(دراسة تحليلية قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء، الأردن، 2012.
- محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط3 ،وائل للنشر، الأردن، 2010 ،
- محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر: دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة، دار المعارف، مصر،1983
- مفلح محمد عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1 ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .
- منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية، مركز دلتا، الإسكندرية، 1996.
- نصر حمود مزنان فهد: اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .
- وداد يونس يحي: النظرية النقية- نظريات المؤسسات جامعة المستنصرية، 2001.
-عبد الحليم كراجة وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، ط2 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .

الرسائل الجامعية:

- عباس كاظم حاسم الدعمي: أثر السياسة النقدية و المالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الكوفة،2008 .
- ا لشيخ أحمد ولد الشباني: فعالية السياسة المالية و النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكر ة لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد،جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.
- جليلة بن خروف : دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ ا لقرارات ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنواتKANAGHAZ ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص : مالية مؤسسة، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس،2009 .
- حورية حمني: آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة متنوري قسنطينة، 2006/2005.

- طارق أحمد عواد: تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية تجارة، جامعة إسلامية، غزة،2005

- عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص : تسيير المؤسسات المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.

- عصام عباسي : تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص : مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

- علوان عمر، زرق سيد أحمد: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، مذكرة الماستر ل.م.د في اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015،

- محمدي صليحة: مدى تأثير البنوك التجارية بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، بنوك وأسواق مالية،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2016/2015.

الأوراق البحثية:

- حسين الصديق، تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، مجلد 28 ، عدد1، سوريا، 2012

- سوسن احمد سعيد و سنان زهير محمد جميل: تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، 2004/2002، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007.

- لطيف زيود و ماهر الأمين: تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي : دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة الدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27 ، عدد4، سوريا، 2005 .

- محمود عبد السلام عمر: لجنة بازل بين التوجهات القديمة والإفراط في الحديث، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد4 ، عدد1، 1996

المداخلات العلمية:

- عبد الرحيم و شي جازيه بن بوزيان: تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي،الملتقى الوطني حول :المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار،24 /25افريل 2006.

- عبد الغني دادن " قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس2005.

المقالات الالكترونية:

- البنك الوطني الجزائري w.w.w.bna.dz.

- الجديدة العربي: https://w.w.w.alaraby.co.uk/economy تحت عنوان الجزائر تقلص احتياطي المصارف لمواجهة أزمة السيولة، 14 أوت 2017.

- جريدة الجزائر اليوم http:// aljazairalyoum. Com.

- الإذاعة الجزائرية: http:// w.w.w. radioalgerie2018/06/08.

- بنك الجزائر ، تحت عنوان ميزان المدفوعات: عجز يفوق ال11 مليار دولار خلال السداسي الأول2017- 2018/05/28.

- بنك الجزائر، تحت عنوان المزيد من الجهود للحد من تدهور الاحتياطات الرسمية للصرف.

الفرنسية:

Robert j Garden and others. MACRO économique 2e édition Gaétan moun éditeur candr.

قائمة المراجع

ملخص بالعربية:

تهدف هده الدراسة إلى تطور السياسة النقدية وأثارها على أداء البنوك التجارية، حيث تضمن الإطار النظري لهده الدراسة من مفاهيم عامة حول السياسة النقدية، من تعاريف وأهداف وأنواع وأدوات ومراحل تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، وكذاك البنوك التجارية من خلال التعريف وخصائص وأهداف البنوك التجارية ووظائفها وأنواعها كذلك تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

أما الجزء التطبيقي فكانت الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري من تقييم الأداء المالي للبنك وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي للإطار النظري حيث اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل أدوات السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، البنوك التجارية، الأداء المالي.

Résumé :

Cette étude thématique vise le développement de la politique monétaire et son impact sur les performances des banques commerciales, qui comprenait le cadre théorique de ce sujet l'étude des concepts généraux sur la politique monétaire, les définitions, les objectifs, les types d'outils et étapes de l'élaboration de la politique monétaire dans la pensée économique, comme que les banques commerciales à travers la définition et les caractéristiques et les objectifs des banques commerciales et leurs fonctions En plus d'évaluer la performance financière des banques .commerciales

Dans le cadre de l'étude appliquée sur le terrain était la Banque Nationale d'Algérie de la performance financière de la Banque est fondée sur l'évaluation de l'approche descriptive du cadre théorique, où nous comptions sur la méthode d'analyse en analysant les instruments de la .politique monétaire sur la performance des banques commerciales

Mots clés: politique monétaire, banques commerciales, performance financière